

الشركة المصرية لمنتجات السياحية
" شركة مساهمة مصرية "
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

القوائم المالية المستقلة
عن فترة ستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧
وتقرير الفحص المحدود عليها

-	تقرير الفحص المحدود
١	قائمة المركز المالي المستقلة
٢	قائمة الدخل المستقلة
٣	قائمة الدخل الشامل المستقلة
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة
٥	قائمة التدفقات النقدية المستقلة
٤٠-٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المستقلة الدورية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية لمنتجات السياحية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة المرفقة للشركة المصرية لمنتجات السياحية (شركة مساهمة مصرية) في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية المستقلة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتتحصر مسؤوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المستقلة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقبل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود ، لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المرفقة لا تعبر بجدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المستقلة عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرة لفت انتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً ، فكما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم (٣٢-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١١ بقرار مجلس إدارة الهيئة بإلغاء الموافقة المبدئية الصادرة بتخصيص أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، علماً بأن تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة من المشروع بلغت حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٧ حوالي ٧٥ مليون جنيه مصري ، وهذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري في ٢١ سبتمبر ٢٠١١ وقد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانوني وجلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ تم حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بتقديم المذكرات خلال أسبوعين ، وقد أفاد المستشار القانوني أنه لم يرد أى إخطار من المحكمة بورود التقرير ولم تحدد جلسة نظر الموضوع حتى تاريخ شهادته ، وترى إدارة الشركة فى ضوء تقرير مستشارها القانوني أن الدفوع المقدمة منهم تساند موقف الشركة القانوني ، كما أورد المستشار القانوني فى شهادته أن دعوى الإلغاء المقامة من الشركة المصرية للمتجات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرجحة الكسب ، ومن ثم لم تتضمن القوائم المالية أية تسويات قد تنتج فى ذلك الشأن.



حاتم عبد المنعم منتصر
سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة
للرقابة المالية رقم (٢٢٥)
KPMG حازم حسن

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

٢

القاهرة فى ١٤ أغسطس ٢٠١٧

الشركة المصرية للمنظجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي المستقلة

ف. ٣٠ يونيو ٢٠١٧

معللة	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠	إيضاح
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
١١٧ ٦٨٢ ٤٩٠	١٠٨ ٢٣٨ ٥١٥	(٤) ، (٢ -٣)	
١ ٥٨٣ ٨٧٤	٧ ٠٧٥ ٧٧٣	(٥) ، (٣-٣)	
٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	٢٧٨ ٤٤٧ ٩١٠	(٦) ، (٤ -٣)	
٤٨٥ ٧٨٢ ١٠٦	٥٢٩ ٦٨٧ ٣٢١	(٩) ، (٩ -٣)	
٤٦ ٧٢٣ ٧٥٠	٤٤ ٣٤٥ ٠٠٠	(١٧)	
٩٣٠ ٢٣٠ ١٣٠	٩٦٧ ٧٩٤ ٥١٩		
٥٠٥ ٤٠٨ ٧٢٦	٥١٣ ٢٥٧ ٥٣٠	(٧) ، (٧-٢)	
٢ ٥٥٦ ٨٥٤	٢ ٨١٦ ٣١٠	(٨) ، (٦ -٣)	
١ ٣٢٧ ٠٩٤ ٣٧٠	١ ٣٣٧ ٧٩٤ ١٦٦	(٩) ، (٩ -٣)	
١٩ ٦٨٤ ٨٠٨	١٩ ١٦١ ٩٩٧	(١٠) ، (٩ -٣)	
١١٦ ٣٦٦ ٣٦٨	٩٤ ٠٩١ ٠٠١	(١١) ، (١١ -٣)	
٢ ٠١١ ١١١ ١٢٦	١ ٩٦٧ ١٢١ ٠٠٤		
٢ ٩٤١ ٣٤١ ٢٥٦	٢ ٩٣٤ ٩١٥ ٥٢٣		
١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١٧)	
١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١٤٨ ٠١٠ ٠٣٦	(٣١)	
٣٢٦ ٣١٢ ٢١٧	٣٥٩ ٥٤٤ ٥٧٣		
١ ٥١٧ ٩٧٦ ٥٩٦	١ ٥٥٧ ٥٥٤ ٦٠٩		
٨١ ٧٢٥ ٢٥٥	٧٤ ٢٥٦ ٢٨٦	(٢- ٢٨) ، (٢٠- ٣)	
٦٦٦ ١٩٢ ٦٤٣	٦٣٢ ١٤٠ ٨٥٥	(٣-٧)	
٧٤٧ ٩١٧ ٨٩٨	٧٠٦ ٣٩٧ ١٤١		
٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦	٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦	(١٣) ، (١٤ -٣)	
٤٠ ٨٩٠ ٨٨٥	٤٦ ٤١٥ ٥٧٢	(١٤)	
٨٤ ٤٤٤ ٣٨١	٧٠ ٢٣٤ ٤٩١	(٤ - ١٩)	
٢٢٨ ٩٦٤ ٧٧٩	٢٣١ ٩١٣ ٨٤٩	(١٥) ، (١٥ -٣)	
١٢٩ ٤٨٧ ٣٣٧	١٢٥ ١٦٦ ٢٦٩	(١٦)	
١٥١ ٥٣٠ ٢١٧	١٥٠ ٣٧٩ ٤٨٠	(٨- ٣)	
١٢ ٤٩٨ ٤١٧	١٩ ٢٢٣ ٣٦٦	(٢٠-٣)	
٦٧٥ ٤٤٦ ٧٦٢	٦٧٠ ٩٦٣ ٧٧٣		
٢ ٩٤١ ٣٤١ ٢٥٦	٢ ٩٣٤ ٩١٥ ٥٢٣		

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
العضو المنتدب
رئيس إدارة الحسابات
١٨٦٨٤٤٤٤
/ سيد عامر

رئيس القطاع المالي والإداري
/ وائل ابو علم

صدرت بتاريخ ١٤ أغسطس ٢٠١٧

تقرير الفحص المحدود "مرفق"،

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧

	من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتى ٢٠١٧/٤/١	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	إيضاح رقم
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
العمليات المستمرة					
مبيعات أراضي وقيلات	-	-	٥ ٢٧٦ ٨٩٦	١١١ ٣٩٩ ٥٧٢	(١ - ٢٠) ، (١٧ - ٣)
مردودات مبيعات أراضي	(٩ ٧٦٨ ١٣٩)	(٩ ٧٦٨ ١٣٩)	-	-	(٢ - ٢٠) ، (١٧ - ٣)
إيرادات خدمات مؤدة	١١ ١٥٢ ١٤٢	٢١ ٥٨٨ ٤٧٩	١٨ ٢٥٥ ٦٤٤	٣١ ٩١٥ ٥٦٠	(٣ - ٢٠) ، (١٧ - ٣)
إجمالي الإيرادات	١ ٣٨٤ ٠٠٣	١١ ٨٢٠ ٢٩٠	٢٣ ٥٣٢ ٥٤٠	١٤٣ ٣١٥ ١٣٢	
خصم:					
تكاليف المبيعات	١ ٨٠٠ ٢٩٤	-	(٢ ١٩٧ ١٦٠)	(١٤ ٤١٤ ٤٢٠)	(١ - ٢١) ، (١٨ - ٣)
تكلفة مردودات مبيعات أراضي	(٢١ ٩٠٠ ١٨)	١ ٨٠٠ ٢٩٤	-	-	(٢ - ٢١) ، (١٨ - ٣)
تكاليف تشغيل الخدمات المؤدة	(١٨ ٧١٥ ٧٢١)	(٤٠ ٢٨٠ ٨٩٧)	(٢٥ ٨٩٧ ٣٤٢)	(٤٧ ٠٥٥ ٥٧١)	(٢٧) ، (١٨ - ٣)
مجمول أرباح (خسائر) النشاط	٦ ٣٥٠ ١٤٧	(٢٦ ٦٦٠ ٣١٣)	(٤ ٥٦١ ٩٦٢)	٨١ ٨٤٥ ١٣١	
إيرادات تشغيل أخرى	(١٢ ٣٦٥ ٥٧٤)	٧ ٤٨١ ٥٤٣	١ ٣٤٨ ٣٧٦	٢ ٣٦٨ ٥٠٤	(٢٣)
		(١٩ ١٧٨ ٧٧٠)	(٣ ٢١٣ ٥٨٦)	٨٤ ٢١٣ ٦٣٥	
إيضاف:					
صافي الفوائد المؤدة المستدعاة	٢ ٢٠٥ ١٦٨	٦ ١٢٩ ٤١٦	١٠ ٦٣٧ ١٠٢	١٨ ٣٤٦ ١٦٧	
مصروفات بيعية و تمويلية	(١٦ ٧٥٥ ٩١٩)	(٢٠ ٢٤٥ ٨٩٠)	(٤ ٥٧٢ ٩٦٣)	(٩ ٨٥٣ ٦٦٧)	(٢٤) ، (١٨ - ٣)
مصروفات إدارية وعمومية	(١٧ ١٨٦ ٩٩٠)	(٢٣ ٧٩٢ ٣٨٤)	(٨ ٨٥٩ ٨٢٧)	(١٨ ٥٤٠ ٠٥٩)	(٢٥) ، (١٨ - ٣)
تمويلات عملاء	(٤ ٦٤٠ ٧٩٤)	(٤ ٦٤٠ ٧٩٤)	-	-	(٢٦)
الإلتحاف في أرصدة العملاء	(١ ٣١٥ ٩٦٤)	(١ ٨١١ ٨٧٦)	(٧٨٤ ١٩٠)	(١ ١٦٩ ٤٠٤)	(٩)
رد إلتحاف في أرصدة العملاء	٦ ١٤١ ٤١٦	٦ ١٤١ ٤١٦	-	-	
مخصص مطالبات	(٣٢٢ ١٦٧)	(١ ٩٢١ ١٨٥)	-	-	(١٢) ، (١٤ - ٢)
الأرباح (الخسائر) الناتجة عن التشغيل	(٤٤ ٢٥٠ ٨٢٤)	(٥٩ ٣١٠ ٠٦٧)	(٦ ٧٩٣ ٤٦٤)	٧٢ ٩٩٦ ٦٧٢	
إيضاف:					
التغير في تقييم وثائق صناديق استثمار (التكاليف) الإيرادات التمويلية (بالصافي)	٦١ ١٦٠	٤٧٧ ٦١٢	-	-	
صافي ربح (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة قبل ضريبة الدخل	٢ ٤١٧ ٦١٢	٥٤ ٧٠٩ ٥٠٠	٤ ٢٩٣ ٤٩٩	(٢١ ٦٦٤ ٢٦٢)	(٢٧) ، (١٩ - ٢)
ضريبة الدخل	٢ ٤٧٨ ٧٧٢	٥٥ ١٨٧ ١١٢	٤ ٦٩٣ ٤٩٩	(٢١ ٦٦٤ ٢٦٢)	
صافي ربح (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة بعد الضريبة	(٤١ ٧٧٢ ٠٥٢)	(٤ ١٢٢ ٩٥٥)	(٢ ٠٩٩ ٩٦٥)	٥١ ٣٣٢ ٤١٠	
توزيع السهم في ربح (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة (جنيه/سهم)	٨ ٤٠٨ ٩٨٤	١٦ ٧٨٩	٣٦٦ ١٨٣	(١١ ٧٥٤ ٣٩٧)	(٢٨) ، (٢٠ - ٣)
صافي ربح (خسارة) الفترة من العمليات المستمرة بعد الضريبة	(٣٣ ٣٦٣ ٠٦٨)	(٤ ١٠٦ ١٦٦)	(١ ٧٣٣ ٧٨٢)	٣٩ ٥٧٨ ٠١٣	
العمليات المستمرة (جنيه/سهم)	(٤٠٠٣٢)	(١٠٠٠٤)	(١٠٠٠٢)	٥٠٠٣٨	(١٨) ، (٢٣ - ٣)

(*) تعتبر الإيضاحات المرتقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧

٢٠١٦/٤/١ من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتى جنيه مصري	٢٠١٦/١/١ من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتى جنيه مصري	٢٠١٧/٤/١ من ٢٠١٧/٦/٣٠ حتى جنيه مصري	٢٠١٧/١/١ من ٢٠١٧/٦/٣٠ حتى جنيه مصري	صافي أرباح (خسائر) الفترة
(٣٣ ٣٦٣ ٠٦٨)	(٤ ١٠٦ ١٦٦)	(١ ٧٣٣ ٧٨٢)	٣٩ ٥٧٨ ٠١٣	
<hr/>				
(٣٣ ٣٦٣ ٠٦٨)	(٤ ١٠٦ ١٦٦)	(١ ٧٣٣ ٧٨٢)	٣٩ ٥٧٨ ٠١٣	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة
<hr/>				
-	-	-	-	إجمالي الدخل الشامل
<hr/>				
-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الآخر

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧

معدلة الإجمالي	الأرباح المرحلة	إحتياطي قانوني	رأس المال المصدر و المدفوع	إيضاح رقم
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١ ١٨٧ ٤٥٢ ٤٠٩	٥ ٧٨٨ ٠٣٠	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في أول يناير ٢٠١٦
٤ ٠٣٨ ٩٧٩	٤ ٠٣٨ ٩٧٩	-	-	(٣٣) تسويات على الأرباح المرحلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
١ ١٩١ ٤٩١ ٣٨٨	٩ ٨٢٧ ٠٠٩	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في أول يناير ٢٠١٦ المعدل
(٤ ١٠٦ ١٦٦)	(٤ ١٠٦ ١٦٦)	-	-	إجمالي الدخل الشامل
-	-	-	-	صافي (خسارة) الفترة
(٤ ١٠٦ ١٦٦)	(٤ ١٠٦ ١٦٦)	-	-	بنود الدخل الشامل الأخر
١ ١٨٧ ٣٨٥ ٢٢٢	٥ ٧٢٠ ٨٤٣	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٦
١ ٥١٨ ٤٠٤ ٥٢٣	٣٣٦ ٧٤٠ ١٤٤	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في أول يناير ٢٠١٧
(٤٢٧ ٩٢٧)	(٤٢٧ ٩٢٧)	-	-	(٣٣) تسويات على الأرباح المرحلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
١ ٥١٧ ٩٧٦ ٥٩٦	٣٣٦ ٣١٢ ٢١٧	١٣١ ٦٦٤ ٣٧٩	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	الرصيد في أول يناير ٢٠١٧ المعدل
٣٩ ٥٧٨ ٠١٣	٣٩ ٥٧٨ ٠١٣	-	-	إجمالي الدخل الشامل
-	-	-	-	صافي ربح الفترة
٣٩ ٥٧٨ ٠١٣	٣٩ ٥٧٨ ٠١٣	-	-	بنود الدخل الشامل الأخر
-	(١٦ ٣٤٥ ٦٥٧)	١٦ ٣٤٥ ٦٥٧	-	إجمالي الدخل الشامل
-	(١٦ ٣٤٥ ٦٥٧)	١٦ ٣٤٥ ٦٥٧	-	معاملات مع مساهمي الشركة
١ ٥٥٧ ٥٥٤ ٦٠٩	٣٥٩ ٥٤٤ ٥٧٣	١٤٨ ٠١٠ ٠٣٦	١ ٠٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المحول إلى الإحتياطي القانوني
				إجمالي المعاملات مع مساهمي الشركة
				الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٧

(* تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦) إلى صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧

٢٠١٦/١/١ من ٢٠١٦/٦/٣٠ حتى جنيه مصري	٢٠١٧/١/١ من ٢٠١٧/٦/٣٠ حتى جنيه مصري	إيضاح رقم
(٤ ١٢٢ ٩٥٥)	٥١ ٣٢٢ ٤١٠	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٠ ٢٧٤ ٧٨٦	١٠ ١٤٥ ٠٢٨	صافي ربح (خسارة) الفترة قبل مصروف الضريبة
١ ٨١١ ٨٧٦	١ ١٦٩ ٤٠٤	يتم تسويته بما يلي:
(٦ ١٤١ ٤١٦)	-	إهلاك الأصول الثابتة
(٣٥٢ ٨٤٦)	(١١٨ ١٦٨)	الانخفاض في رصيد العملاء
١ ٩٢١ ١٨٥	-	رد انخفاض في أرصدة العملاء
٤ ٦٤٠ ٧٩٤	(١٣)	المستخدم من الانخفاض في قيمة العملاء
-	(٢٦)	مخصص مطالبات - تدعيم
(٤ ٧٠٩ ٢٦٠)	(٢٠٠)	تسويات عملاء
(٦ ١٣٩ ٤١٦)	(٢٧)	الأرباح الرأسمالية
(٤٥٠ ٦٧ ٤٥٧)	-	إيرادات فواتر ودائع بالبنوك
(٤٧ ٨٨٤ ٧٠٩)	٦٤ ٩٥٧ ٧٥٣	صافي فواتر مؤجلة مستدعاة
		فروق ترجمة الأرصدة بعملات أجنبية
٢٧ ٩٠٠ ٤٩٧	(٦٦ ٩٨٨ ٩٣٢)	التغير في
(٦٤١ ٤٤٨)	(٢٥٩ ٤٥٦)	العملاء وأوراق القبض
(١٠٠ ٠٥٠ ٩٦)	(٣ ٤٤٣ ٦٨٦)	المخزون
(١٠ ٤٨٥ ٥٠٩)	(٧ ٨٤٨ ٨٠٤)	مدنيون متقرون وأرصدة مدينة أخرى
٧ ٦٦٤ ٩٩٤	٤٠٩ ٧٧٠	أعمال تحت التنفيذ
١٦ ٧٩٠ ٧٧٤	٨٠ ٦١ ٧٠٧	دفعات مقدمة من عملاء
(٤ ٤٣٧ ٤٤٧)	(٩ ٤٥٨ ٠٠٩)	دائنون متقرون وأرصدة دائنة أخرى
(٥٠ ٤٢ ١٢٩)	(١ ١٥٠ ٧٣٧)	جاري شركات تابعة - شركة سهل حشيش
(١ ٨٦٨ ٦٨٩)	٦٧٢ ٩٣٧	التكاليف التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المباعة
(٤ ٠٣٢ ١٦٠)	(٨ ٣٠٣ ١١٧)	مستحقات لهيئة التنمية السياحية
(٣٢ ٠٤٠ ٤٧٢)	(٢٣ ٣٥٠ ٥٧٤)	مدفوعات ضريبة الدخل
		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١ ٧٩٨ ٩٧٩)	(٥٤٤)	التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار
-	٤ ٥٨٥	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
٥ ٥٩٢ ٦٩٢	٧ ١٤٥ ٤٥٩	مقبوضات بيع أصول ثابتة
(١٩ ٢٦٧ ١٣٠)	(٢ ٢٨٥ ٥٢٧)	مقبوضات فواتر ودائع بالبنوك
٤ ٠٧٤ ٥٠٠	١١٢ ٥٠٠	التغير في قيمة الدائع لاجل (أكثر من ثلاثة شهور)
(١١ ٣٩٨ ٩١٧)	(١ ٢١٠ ٣٢٠)	ودائع بالبنوك تستحق بعد عام
		صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار
(٤٣ ٤٣٩ ٣٨٩)	(٢٤ ٥٦٠ ٨٩٤)	صافي (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١١٦ ٢٠٣ ٢١٩	٩٥ ٧٠٢ ٠٩٣	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٧٢ ٧٦٣ ٨٣٠	٧١ ١٤١ ١٩٩	رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

(*) تعتبر الإيضاحات المرفقة من صفحة رقم (٦١) إلى صفحة رقم (٤٠) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧

١- نبذة عن الشركة

(أ) علم

- تأسست الشركة المصرية للمنتجات السياحية - شركة مساهمة مصرية - وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية مع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيدها بالسجل التجارى تحت رقم ٦٥١٤ بتاريخ ٢٤ إبريل ١٩٩٦.
- المدة المحددة للشركة لخمسون سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى.
- تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام.
- يقع المقر الرئيسى للشركة في سهل حشيش - الغردقة - البحر الأحمر كما يقع فرع الشركة بمحافظة القاهرة في (١/٤) شارع عزيز أباطة - الزمالك - القاهرة.
- يرأس مجلس إدارتها السيد الأستاذ / أحمد أبو هندية وعضو مجلس الإدارة المنتدب السيد الأستاذ / وائل الحنوط (وقد اعتمد مجلس الإدارة هذه القوائم المالية المستقلة بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٤).

(ب) غرض الشركة

غرض الشركة هو التعمير السياحى بصفة عامة وإقامة تجمع عمرانى سياحى سكنى متكامل بمنطقة سهل حشيش بمحافظة البحر الأحمر وذلك من خلال تهيئة وتجهيز الأرض ومدّها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها من محطات وشبكات لتوليد الكهرباء وتحليه المياه والصرف الصحى والطرق تمهيداً لتخصيصها لتنفيذ مجموعة من المشروعات الفندقية والسياحية والسكنية والترفيهية والخدمية سواء بنفسها أو بالمشاركة مع الغير أو بمعرفة الغير ، ولها إنتاج وتوزيع وبيع الطاقة الكهربائية وبيع المياه المحلاة وإدارة المنتجات العمرانية والقرى السياحية وإنشاء محطات الخدمة وإدارتها ويجوز للشركة أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاوُل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق عرضها فى مصر أو الخارج.

(ج) الشركة مقيدة بالجدول الرسمى بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين
تم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية.

ب- أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية طبقاً لأساس التكلفة التاريخية.

ج- عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالجنيه المصرى والذى يمثل عملة التعامل للشركة.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصى

- تتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية من الإدارة استخدام الحكم الشخصى والتقدير والافتراضات التى تؤثر على تطبيق السياسات والقيم المعروضة للأصول والائتمانات والإيرادات والمصروفات ، تعد التقديرات والافتراضات المتعلقة بها فى ضوء الخبرة السابقة وعوامل أخرى متنوعة معقولة فى ظروف تطبيقها ، تمثل نتائج التقديرات والافتراضات الأساس فى تكوين الحكم الشخصى الخاص بالتقييم الفترية للأصول والائتمانات بطريقة أكثر وضوحاً من مصادر أخرى ، هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

- يتم إعادة دراسة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية.
- يتم الاعتراف بالتغيير في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم تغيير التقدير فيها إذا كان التغيير يؤثر على هذه الفترة فقط ، أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.
- ٥ قياس القيمة العادلة
 - يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول ، بينما يتم تحديد قيمة الإلتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الإلتزامات.
 - في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً ، والإسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه – أسلوب التدفقات النقدية المخصومة – أو أي طريقة أخرى التقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.
 - عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات لإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشرطها.

٣- إهم السياسات المحاسبية المطبقة

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المطبقة بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضه في هذه القوائم المالية المستقلة:-

١-٣ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية على أساس أسعار الصرف السارية وقت التعامل ، وفي تاريخ قائمة المركز المالي يتم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقا لأسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة بقائمة الدخل.

كما يتم ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الصرف السارى في تاريخ المعاملة.

ويصفة عامة يتم الاعتراف بفروق ترجمة العملة في الأرباح أو الخسائر. وبإستثناء فروق الترجمة الناتجة من ترجمة ما يتم الاعتراف به في بنود الدخل الشامل الأخر:-

- الاستثمارات المتاحة للبيع في أدوات حقوق الملكية (باستثناء الإضمحلال ، حيث يتم إعادة تبيويب فروق ترجمة العملة بنود الدخل الشامل الأخر إلى الأرباح أو الخسائر).
- الإلتزامات المالية التي تم تخصيصها كأداة تغطية لمخاطر لتغطية خطر صافي الاستثمار في نشاط أجنبي ما دامت التغطية فعالة.
- أدوات التغطية المستخدمة في خطر التدفقات النقدية ما دامت التغطية فعالة.
- ٣ ٢-٣ الأصول الثابتة والإهلاك
- ١ الاعتراف والقياس الأولي

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٢-٣-ج) وخسائر الإضمحلال (١٣-٣).

تتضمن التكلفة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل. بالنسبة للأصول التي يتم إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التي تستلزمها عملية تجهيز الأصل للحالة التي يتم تشغيله بها في موقعة وفي الغرض الذي تم اقتناؤه من أجله ، وكذلك تكاليف إزالة وإعادة تسوية الموقع الذي توجد به هذه الأصول.

 - وإذا كانت المكونات الجوهريه لئند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة ، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة.
 - يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بئند من بنود الأصول الثابتة التي تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.
 - يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

ب- التكاليف اللاحقة على الاقتناء

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة ، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصرفات عند تكديدها.

ج- الإهلاك

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل وفقاً لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدرة لتلك الأصول:-

الأصل	من ٣٠ - ٥٠ سنة
مباني	١٠ سنوات
الآلات ومعدات	١٦ سنة
أثاث ومفروشات	٥ سنوات
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات
أجهزة كمبيوتر	
<u>محطات التحلية والصرف والمعالجة</u>	
أعمال إنشائية	٣٠ سنة
أعمال ميكانيكية	١٠ سنوات
خزان المياه	٣٠ سنة
المخازن	٣٠ سنة
الشبكات والمرافق	١٠ سنوات
الرصيف البحري	٢٥ سنة
مطعم الشاطىء	١٠ سنوات

- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية ، ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

٣-٣ مشروعات تحت التنفيذ

القياس الأولى : يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة ، تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى حالته التي يتم تشغيله بها وفى الغرض الذى أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للاستخدام فى الغرض الذى تم اقتنائها من أجله. ويتم تقييم المشروعات تحت التنفيذ فى تاريخ قائمة المركز المالى بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال إن وجدت (إيضاح ٣-٣).
٤-٣ المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة

تثبت الاستثمارات فى شركات تابعة بالتكلفة وفى حالة حدوث اضمحلال فى قيمتها (إيضاح ٣-٣) فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بقيمة خسائر هذا الاضمحلال على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حده.

٥-٣ الاستثمارات فى أوراق مالية بغرض المتاجرة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات فى أوراق مالية بغرض المتاجرة بالرجوع إلى القيمة السوقية المعلنة لتلك الاستثمارات فى تاريخ القوائم المالية ، وتثبت الفروق الناتجة عن إعادة التقييم بقائمة الدخل.

٦-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافى القيمة البيعية أيهما أقل. تتمثل القيمة البيعية فى سعر البيع المقدر خلال النشاط العادى ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع ويتم تسعير المنصرف من المخزون باستخدام طريقة متوسط السعر المرجح وتتضمن التكلفة كافة التكاليف التى تتحملها الشركة للشراء وللوصول بالمخزون إلى موقعة وحالته الراهنة.

٧-٣ أعمال تحت التنفيذ

القياس الأولي: يتم إثبات الأعمال تحت التنفيذ بالتكلفة ، وتتضمن كافة التكاليف الفعلية الخاصة بقيمة الأرض والنقلات المباشرة وغير المباشرة اللازمة لاستكمال تهيئة وتجهيز الأرض ومدتها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لها وتدرج تلك التكلفة في حساب أعمال تحت التنفيذ وعند البيع يتم تسوية نصيب الأرض المباع من تكلفة أعمال التنفيذ بخصم قيمة تلك التكلفة وفقاً للتكلفة الفعلية للمتر المباع من حساب التكاليف الفعلية ، وتثبت قيمة الأعمال تحت التنفيذ بقائمة المركز المالي بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

٨-٣ التكلفة التقديرية لاستكمال تنمية الأراضي المبيعة

القياس الأولي: تثبت مبدئياً بقيمة التكلفة التقديرية للأراضي المبيعة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية وترقيق الأراضي المخطط بيعها وفق المخطط العام للمشروع وذلك لكل مرحلة على حدة ، ويتم تسويتها لاحقاً بنصيب مساحات الأرض المبيعة من تكلفة أعمال التنفيذ الفعلية لكل مرحلة وفقاً لنصيب المتر المباع من التكلفة الفعلية لأعمال تنمية الأراضي (٧-٣) وذلك للوصول لباقي تكلفة إنجاز كامل أعمال التنمية والمرافق الخاصة بالأرض المبيعة لكل مرحلة على حدة ، ويتم إعادة دراسة التكلفة التقديرية في ضوء الدراسة الفنية لإجمالي التكلفة التقديرية المعدة سنوياً وذلك لكل مرحلة من مراحل المشروع والمعدة من استشاري المشروع ، ويتم تسوية فروق إعادة التقدير على قائمة الدخل.

٩-٣ العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى قصيرة الأجل بالقيمة الاسمية مخصصاً منها قيمة المبالغ المتوقَّع عدم تحصيلها والتي يتم تقديرها عندما يكون من غير المتوقع تحصيل المبلغ بالكامل كما يتم تخفيض قيمة رصيد العملاء والمدينون بقيمة الديون الرديئة عند تحديدها ، هذا ويتم إثبات الأرصدة المدينة الأخرى بالتكلفة مخصصاً منها خسائر الإضمحلال (إيضاح ٣-١٣) ، ويتم قياس العملاء طويلة الأجل بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يتم حسابها باستخدام معدل العائد الفعلي.

١٠-٣ قائمة التدفقات النقدية

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية طبقاً للطريقة غير المباشرة .

١١-٣ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فإن النقدية وما في حكمها تتضمن أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والدائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة لمبالغ نقدية محددة والتي يكون مخاطر تعرضها للتغير في القيمة ضئيلاً ، وكذا تتضمن أرصدة البنوك سحب على المكشوف التي يتم سدادها عند الطلب والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام إدارة الأموال بالشركة.

١٢-٣ الأدوات المالية:

- تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، استثمارات محفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، قروض ومدينويات ، وأصول مالية متاحة للبيع.

- تقوم الشركة بتبويب الإلتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: إلتزامات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة إلتزامات مالية أخرى.

١- الأصول المالية والإلتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد:

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالقروض والمدينويات وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها ، جميع الأصول المالية والإلتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي ، أو قامت بتحويل الحق التعاقدى لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول ، على أن تعترف فقط كأصل أو إلتزام بالنتائج عن الحقوق أو الإلتزامات الناشئة أو المحفوظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الإلتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه أو الغائه أو انتهاء مدته الواردة بالعدد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي وإلتزام مالي وعرض صافي المقاصة في قائمة المركز المالي عندما ، و فقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانوني القابل للنفاد لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الإلتزام في ان واحد.

٢- الأصول المالية غير المشتقة -القياس:

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

يتم تبويب الأصل المالي كقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكيدها. تقاس الاصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اى عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة القائدة الفعلية.

القروض والمديونيات:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي ، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة القائدة الفعلية.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

يتم قياس هذه الاصول عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الاصل المالي. بعد الاعتراف الاولي ، يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الاضمحلال وأثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وتجمع في احتياطي القيمة العادلة ، وعن استبعاد هذه الاصول يتم اعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتركمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر سابقا إلى الأرباح أو الخسائر.

٣- الإلتزامات المالية غير المشتقة -القياس:

يتم تبويب الإلتزام المالي كقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر اذا تم تبويه كإلتزام محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويه عند الاعتراف الاولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الإلتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكيدها ، تقاس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اى مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر.

الإلتزامات المالية غير المشتقة الاخر يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة مخصصا منها اى تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو اصدار الإلتزام. بعد الاعتراف الاولي ، يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة القائدة الفعلية.

٤- الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية:

تحفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار القائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الاصلى والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محدد.

المشتقات يتم قياسها اوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكيدها. بعد الاعتراف الاولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف باى تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

نقضية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تحديد مشتق كداه لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغيير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الاخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. اى جزء غير فعال من التغيير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الارباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الاخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الارباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الارباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الارباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى اجل أو تم بيع أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الارباح أو الخسائر بأية ارباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على أداة التغطية.

١٣-٣ الإضمحلال:

١- الأصول المالية غير المشتقة:

الأصول المالية غير الموبوءة بقيمة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة الأصل.

تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:

- إخفاق أو التأخر في السداد بواسطة مدين.
- إعادة جدولة مبالغ مستحقة للمجموعة بشروط لم تكن المجموعة لتقبلها في ظروف اخرى.
- مؤشرات على إفلاس المدين أو المصدر.
- التغييرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقرضين أو المصدرين.
- إختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
- وجود بيانات واضحة تشير إلى وجود إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.

بالنسبة للاستثمار في أداة حقوق ملكية، تتضمن الأدلة الموضوعية على الإضمحلال الانخفاض الهام أو المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة. وتعتبر الشركة ان الانخفاض بنسبة ٢٠٪ هام وان مدة تسعة أشهر يعتبر مستمر.

الإصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة:

- تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بفردها يتم تقييمها بالنسبة للإضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن اى اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبياً يتم تقييمها مجمعة بشأن اى اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.
- عند تقييم الإضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم المجموعة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الإضمحلال وقيمة الخسائر المتكيدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والانتمائية الحالية توضح ان الخسائر الفعالة من الأرجح ان تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.
- يتم حساب خسائر الإضمحلال بالفروق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفطرية الاصلى الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الارباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

- إذا اعتبرت الشركة أنه لا يوجد احتمالات حقيقية لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فإنه يتم إعدام القيمة ذات العلاقة.
- إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة اضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة ، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الاصول المالية المتاحة للبيع:

- يتم الاعتراف بخسائر اضمحلال في الاصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الاخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر ، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوصا منها اية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.
- عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين موبية كمساحة للبيع في اية فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في اداة حقوق ملكية موب كمساحة للبيع في الأرباح أو الخسائر.

الاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية:

- تقاس خسائر اضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد ، ويتم الاعتراف بخسائر اضمحلال في الأرباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة اضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

٢- الأصول غير المالية:

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية ، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الأصول الحيوية ، الاستثمارات العقارية ، المخزون ، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر لاضمحلال. وإذا كان الامر كذلك تقوم المجموعة بعمل تقدير للقيمة الاستردادية للأصل. يتم اجراء اختبار اضمحلال للشهرة سنويا.
- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الاصول معا إلى أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلة من الاستعمال المستمر ومستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الاصول الأخرى أو مجموعات الاصول -وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد أو مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المستقبلية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.
- القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع أو قيمته الاستخدمية أيهما أكبر ، القيمة الاستخدمية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حدوثها مخصوصة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة توليد النقد.
- يتم الاعتراف بخسارة اضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الاستردادية.
- يتم الاعتراف بخسارة اضمحلال في الأرباح أو الخسائر. ويتم توزيعها أو لا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد ، ثم تخفيض الاصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
- لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى ، يتم عكس خسائر اضمحلال إلى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الإهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

١٤-٣ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه من الظروف المحيطة نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. وإذا كان التأثير هاماً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

الزيادة في القيمة الدفترية للمخصص الناتجة عن استخدام الخصم لإيجاد القيمة الحالية والتي تعكس مرور الوقت يتم الاعتراف بها كتكلفة اقراض.

١٥-٣ الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم إثبات الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى بالتكلفة.

١٦-٣ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية يساهم العاملین وأصحاب العمل بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجور. يقتصر التزام الشركة على قيمة مساهمتها ، وتعمل مساهمات الشركة لقائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٧-٣ تحقق الإيراد

- إيرادات النشاط

يتم الاعتراف بالإيراد عندما تقوم الشركة بتحويل المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري ، وإلا تحفظ الشركة بحق التدخل الإداري المستمر بالدرجة التي ترتبط عادة بالملكية أو الرقابة الفعالة على السلع المباعة ، وأن يمكن قياس قيمة الإيراد بشكل دقيق ، وأن يتوافر توقع كاف عن تدفق المنافع الاقتصادية المصاحبة للمعاملة إلى الشركة ، وإمكانية تحديد قيمة التكاليف التي تحملتها أو ستحملها الشركة فيما يتعلق بالمعاملة بشكل دقيق.

وعليه يتم إثبات مبيعات الأراضي عند انتقال المخاطر والعوائد الأساسية للملكية إلى المشتري وبناء على محضر التسليم وفي ضوء شروط التعاقد والتي يتم بموجبها سداد المقابل على أقساط ويتم الاعتراف بسعر البيع النقدي (بدون العائد) كإيراد في تاريخ البيع. ويتم تحديد سعر البيع النقدي بخصم الأقساط المستحقة باستخدام معدل خصم مناسب ويظهر الفرق بين إجمالي سعر البيع والسعر النقدي مخصوماً من قيمة أرصدة العملاء ويتم الاعتراف به كإيراد على مدار فترة استحقاقه.

وكذا في حالة بيع وحدات (شقق/ فيلات) فيتم الاعتراف بالإيراد عند انتقال المخاطر والعوائد إلى المشتري ، وبناء على محضر التسليم إلى المشتري وفي ضوء شروط التعاقد.

- إيرادات التوزيعات

يتم إثبات إيرادات التوزيعات بقائمة الدخل ، وذلك حينما ينشأ الحق للشركة في استلام توزيعات أرباح من الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

١٨-٣ المصروفات

يتم إثبات المصروفات وفقاً لأساس الاستحقاق.

١٩-٣ الإيرادات والتكاليف التمويلية

تتضمن الإيرادات والتكاليف التمويلية للشركة الآتي:-

الفوائد الدائنة

الفوائد المدينة

توزيعات أرباح

صافي ربح أو خسارة استبعاد الأصول المالية المتقاة للبيع

صافي ربح أو خسارة الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

أرباح أو خسائر فروق عملة الأ валютات والإلتزامات المالية

خسائر القيمة العادلة للمقابل المحتمل الموب كإلتزام مالي

خسائر اضمحلال الأصول المالية بخلاف العملاء

صافي أرباح أو خسائر أدوات التغطية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر

إعادة تويب صافي الأرباح المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدنية باستخدام معدل سعر الفائدة الفعلي

٣-٢ ضرائب الدخل

يتم الاعتراف بالضريبة الجارية والضريبة الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كإلتزام ، أما إذا فيما عدا الحالات التي تنشأ فيها الضريبة من عملية أو حدث يعترف به - في نفس الفترة أو في فترة مختلفة - خارج الأرباح أو الخسائر سواء في الدخل الشامل الآخر أو ضمن حقوق الملكية مباشرة أو لجميع الأعمال.

(أ) ضريبة الدخل الجارية

يتم الاعتراف بالضرائب الجارية للفترة الحالية والفترة السابقة والتي لم يتم سدادها بعد كإلتزام ، أما إذا كانت الضرائب التي تم سدادها بالفعل في الفترة الحالية والفترة السابقة تزيد عن القيمة المستحقة عن هذه الفترات فيتم الاعتراف بهذه الزيادة كأصل. تقاس قيم الإلتزامات (الأصول) الضريبية الجارية للفترة الحالية والفترات السابقة بالقيمة المتوقعة سدادها إلى (استردادها من) الإدارة الضريبية ، باستخدام أسعار الضرائب (وقوانين الضرائب) السارية أو في سبيلها أن تصدر في تاريخ نهاية الفترة المالية. تخضع توزيعات الأرباح للضريبة كجزء من الضريبة الجارية. لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

(ب) الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة بالنسبة للفروق المؤقتة بين الأساس المحاسبي للأصول والإلتزامات والأساس الضريبي لتلك الأصول والإلتزامات. يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة التي ينتظر خصوعها لضريبة فيما عدا ما يلي:

- الاعتراف الأولى بالشهرة ،
- أو الاعتراف الأولى بالأصل أو الإلتزام للعملية التي:

(١) ليست تجميع الأعمال.

و(٢) لا تؤثر على صافي الربح المحاسبي ولا على الربح الضريبي (الخسارة الضريبية).

- الفروق المؤقتة المرتبطة باستثمارات في شركات تابعة وشركات شقيقة وخصص في مشروعات مشتركة إلى المدى الذي يمكن فيه السيطرة على توقيت عكس تلك الفروق المؤقتة ومن المرجح ان مثل هذه الفروق لن يتم عكسها في المستقبل المنظور.

يتم الاعتراف بالأصل الضريبي المؤجل الناشئ عن ترجيل الخسائر الضريبية والحق في الخصم الضريبي غير المستخدم والفروق المؤقتة القابلة للخصم عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانقاع بهذا الأصل. ويتم تحديد الربح الضريبي المستقبلي عن طريق خطة العمل المستقبلية للشركة. يتم إعادة تقدير موقف الأصول الضريبية المؤجلة غير المعترف بها في نهاية كل فترة مالية وتعترف بالأصول الضريبية المؤجلة التي لم تعترف بها من قبل إلى المدى الذي أصبح من المرجح معه مستقبلاً وجود ربح ضريبي يسمح باستيعاب قيمة الأصل الضريبي المؤجل.

يتم قياس الضريبة المؤجلة باستخدام أسعار الضرائب المتوقعة تطبيقها عند تحقق الفروق المؤقتة وذلك باستخدام أسعار الضريبة السارية أو التي في سبيلها لأن تصدر.

عند قياس الضريبة المؤجلة في نهاية الفترة المالية يتم الإخذ في الاعتبار الآثار الضريبية للإجراءات التي تتبناها الشركة للاسترداد أو سداد القيمة الدفترية لأصولها والإلتزاماتها.

لا يتم عمل مقاصه للأصول والإلتزامات الضريبية إلا عند استيفاء شروط معينة.

٢١-٣ رأس المال

(أ) الأسهم العادية:

- تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية.
- ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

(ب) شراء أسهم رأس المال

يتم إثبات قيمة المدفوع لشراء أسهم رأس المال الشركة ضمن حقوق المساهمين كتغير في حقوق المساهمين بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالشراء. يتم تبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزينة ويتم عرضها مخصصة من إجمالي حقوق المساهمين.

٢٢-٣ التوزيعات

يتم إثبات التوزيعات كالتزامات في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع.

٢٣-٣ التصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يتم احتساب التصيب الأساسي للسهم العادي في الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في رأس مال الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٤- الأصول الثابتة
يتمثل بند الأصول الثابتة (بالصافي) الظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ فيما يلي:-

الإجمالي	مطعم الشاطيء	الرصيف البحري	محطة التحلية	خزانات مياه	محطات الصرف والمعالجة	شبكات ومرافق	الات ومعدات	أجهزة كمبيوتر وتكليف	وسائل نقل وانتقال	اثاث ومفروشات	مباني	أراضي	التكلفة
جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٥٧ ٧٤١ ٣٩٩	٢٤٢ ٥٣٢	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٦٠٨ ٨٤٩	٢ ٧٠٣ ٦٣٦	٩ ٣٧٣ ٥٨٠	١ ٥٤٨ ٨٨٧	٦ ١٤٣ ٤٤٨	٣٤ ٩٤١ ٠٥٩	٥٢١ ٦١٠	الرصيد في أول يناير ٢٠١٦
١ ٥٣٥ ٥٠٠	-	-	-	-	-	٣٩ ٥٤٥	٢٣٧ ٨٩٣	١٥٣ ٩٥٤	٢٩٨ ٧٩٥	٦٠٩ ٣٢١	١١٥ ٩٩٢	-	إضافات للفترة
٢٥٩ ٢٧٦ ٨٩٩	٢٤٢ ٥٣٢	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٦٠٨ ٣٩٤	٢ ٩٤١ ٥٢٩	٩ ٥٢٧ ٥٣٤	١ ٨٤٧ ٦٨٢	٦ ٧٥٢ ٧٦٩	٣٥ ١٣٧ ٠٥١	٥٢١ ٦١٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٦
٢٥٩ ٦٥٨ ٥٦٢	٢٤٢ ٥٣٢	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٥٠ ٠٩٦	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٦٠٨ ٣٩٤	٣ ٠٢٦ ١٦٣	٩ ٧٨٦ ٠٣٤	١ ٨٦٥ ١٨٢	٦ ٧٧٣ ٧٩٨	٣٥ ١٣٧ ٠٥١	٥٢١ ٦١٠	الرصيد في أول يناير ٢٠١٧
٧٠٥ ٤٣٨	-	-	-	٣٦ ٩٣٣	-	-	١٢٦ ٢٠٩	٤٣٢ ٦١٢	-	٢١ ٠٥٧	٨٨ ٦٧٧	-	إضافات للعام
(٧ ١٧٥)	-	-	-	-	-	-	-	(٧ ١٧٥)	-	-	-	-	استيعادات العام
٢٦٠ ٣٥٦ ٨٢٥	٢٤٢ ٥٣٢	٧ ٥٦٦ ٥٧١	٣٩ ٤٠٥ ٨٧٩	٨ ٩٨٧ ٠٢٩	٢١ ٧٧٥ ٢٥٢	١٢٤ ٦٠٨ ٣٩٤	٣ ١٥٢ ٣٧٢	١٠ ٢١١ ٤٧١	١ ٨٦٥ ١٨٢	٦ ٧٩٤ ٨٥٥	٣٥ ٢٢٥ ٦٧٨	٥٢١ ٦١٠	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٧
١٢١ ٣٨١ ٤٢٨	٧٢ ٩٦٦	٩٠٧ ٩٨٩	٢٠ ٩٠٢ ٤٩٤	٢ ٠٢٤ ٣٥٠	٧ ٥٨٠ ٧٥٩	٧٠ ٠٩٩ ١٣٩	١ ٧٨٢ ٩٨٥	٧ ٨٣٥ ٣٤٠	٩٣٥ ٠٢٣	٢ ٣١٤ ٦٩٣	٦ ٩٢٥ ٦٩٠	-	مجسم الإهلاك
١٠ ٢٧٤ ٧٨٦	١٢ ١٢٧	١٥١ ٣٢١	١ ٨٨٤ ٧٥٢	١٤٩ ١٥٣	٤٨١ ٧٦٢	٦ ٢٢٩ ٧٤٠	١٢٦ ٠٤٨	٧٨٠ ٥٥٤	٩٤ ٣٥٧	٣١٣ ٩٩٦	٥٥٠ ٩٦٦	-	الرصيد في أول يناير ٢٠١٦
١٣١ ٦٥٢ ٢١٤	٨٥ ٠٩٣	١ ٠٥٩ ٣٢٠	٢٢ ٧٨٧ ٤٤٦	٢ ١٧٣ ٥٠٣	٨ ٠٦٢ ٥٢١	٧٦ ٣٢٨ ٨٧٩	١ ٩٠٩ ٠٣٣	٨ ١١٥ ٨٩٤	١ ٠٢٩ ٣٨٠	٢ ٦٢٨ ٦٨٩	٧ ٤٧٦ ٦٥٦	-	إهلاك للفترة
١٤١ ٩٧٦ ٠٧٢	٩٧ ٢١٩	١ ٢١٠ ٦٥٢	٢٤ ٦٧١ ٩٩٧	٢ ٣٢٢ ٦٥٧	٨ ٥٤٤ ٢٨٣	٨٢ ٥٥٩ ٢٩٨	٢ ٠٤٧ ٥٧٦	٨ ٣٩٧ ٥٢١	١ ١٤٢ ١١٠	٢ ٩٥٥ ١٣٧	٨ ٠٢٧ ٦٢٢	-	الرصيد في أول يناير ٢٠١٧
١٠ ١٤٥ ٠٢٨	١٢ ١٢٧	١٥١ ٣٢١	١ ٨٢٢ ٣٨٥	١٤٩ ٤٦١	٣٣٣ ١٧٢	٦ ٢٣٠ ٤١٩	١٤١ ٩٨٨	٣٠٧ ٦٣٨	١١٣ ٨٩٧	٣٢٧ ٣٢٤	٥٥٥ ٢٧٦	-	إهلاك للعام
(٢ ٧٩٠)	-	-	-	-	-	-	-	(٢ ٧٩٠)	-	-	-	-	الإهلاك المستبعد
١٥٢ ١١٨ ٣١٠	١٠٩ ٣٤٦	١ ٣٦١ ٩٨٣	٢٦ ٤٩٤ ٣٨٢	٢ ٤٧٢ ١١٨	٨ ٨٧٧ ٤٥٥	٨٨ ٧٨٩ ٧١٧	٢ ١٨٩ ٥٦٤	٨ ٧٠٢ ٣١٩	١ ٢٥٦ ٠٠٧	٣ ٢٨٢ ٤٧١	٨ ٥٨٢ ٨٩٨	-	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٧
١٢٧ ٦٢٠ ٦٨٥	١٥٧ ٤٣٩	٦ ٥٠٧ ٢٥١	١٦ ٦١٨ ٦٣٣	٦ ٧٧٦ ٥٩٣	١٣ ٧١٢ ٧٣١	٤٨ ٢٧٩ ٥١٥	١ ٠٣٢ ٤٩٦	١ ٤١١ ٦٤٠	٨١٨ ٣٠٢	٤ ١٢٤ ٠٨٠	٢٧ ٦٦٠ ٣٩٥	٥٢١ ٦١٠	صافي القيمة الدفترية
١٠٨ ٢٣٨ ٥١٥	١٣٣ ١٨٦	٦ ٢٠٤ ٥٨٨	١٢ ٩١١ ٤٩٧	٦ ٥١٤ ٩١١	١٢ ٨٩٧ ٧٩٧	٣٥ ٨١٨ ٦٧٧	٩٦٣ ٨٠٨	١ ٥٠٩ ١٠٢	٦٠٩ ١٧٥	٣ ٥١٢ ٣٨٤	٢٦ ٦٤٢ ٧٨٠	٥٢١ ٦١٠	في ٣٠ يونيو ٢٠١٧
١١٧ ٩٨٢ ٤٩٠	١٤٥ ٣١٣	٦ ٣٥٥ ٩١٩	١٤ ٧٢٧ ٨٨٢	٦ ٢٧٧ ٤٣٩	١٣ ٢٢٠ ٤٦٩	٤٢ ٠٤٩ ٠٦٤	٩٧٨ ٥٨٧	١ ٣٨٨ ٥١٢	٧٢٣ ٠٧٢	٣ ٨١٨ ٩٦١	٢٧ ١٠٩ ٤٢٩	٥٢١ ٦١٠	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تضمنن الأصول الثابتة أصول مهلكة دفترية تبلغ تكلفتها التاريخية ٢٠٧ ٧٨٣ ١١ جنيه مصرى وما زالت تعمل بالتشغيل وتتمثل فيما يلي :

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٨٠١ ٣٣٧	٨٠١ ٣٣٧	وسائل نقل وانتقال
٨٧٥ ٦٥٩	٩١٠ ٤١٤	الات ومعدات
٥٩٢ ٢٢٤	٥٩٢ ٢٢٣	اثاث
١٤٢ ٩٧٣	١٤٥ ٤١٨	مباني (كرفانات)
٥ ٧٠٠ ٨٠٨	٥ ٧٦٧ ٦٧١	أجهزة كمبيوتر
-	٣ ٥٦٦ ١٤٤	محطات الصرف والمعالجة
٨ ١١٣ ٠٠١	١١ ٧٨٣ ٢٠٧	

وقد تم تريبوب الإهلاكات كالتالى:

٢٠١٦/١/٣٠	٢٠١٧/٠٦/٣٠	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٩ ٨٦٣ ٧٥٢	٩ ٧٠٨ ٨٥٣	إهلاكات أصول تشغيل (إيضاح - ٢٢)
٤١١ ٠٣٤	٤٣٦ ١٧٥	إهلاكات أصول إدارية (إيضاح - ٢٥)
١٠ ٢٧٤ ٧٨٦	١٠ ١٤٥ ٠٢٨	

٥- المشروعات تحت التنفيذ

تتمثل تكلفة المشروعات تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٢٩٩.٠٠٠	٢٩٩.٠٠٠
١.٢٣٢.٥٥٧	٦.٧٢٤.٤٥٦
٥٢.٣١٧	٥٢.٣١٧
<u>١.٥٨٣.٨٧٤</u>	<u>٧.٠٧٥.٧٧٣</u>

- الرصيف البحرى
- مشروعات متوقعة
- الدراسة الفنية لإنشاء محطة محولات كهرباء

٦- استثمارات في شركات تابعة

يتمثل بند استثمارات في شركات تابعة الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠	نسبة المستند من المساهمة ٪ ١٠٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٧٣.٤٤٧.٩١٠	١٧٣.٤٤٧.٩١٠	
١.٠٥.٠٠٠.٠٠٠	١.٠٥.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠

- قيمة المساهمة في رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) البالغ قدره ٢٥٠ مليون جنيه مصري بنسبة مساهمة ٦٩,٣٨٪ وقد بلغ عدد الأسهم المملوكة للشركة المصرية للمنتجات السياحية ٧٩١ ١٧ ٣٤٤ سهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم مدفوع بالكامل.

- قيمة زيادة رأس مال الشركة التابعة البالغ قدرها ١٠٥ مليون جنيه مصري لعدد ١٠,٥ مليون سهم أسهم بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ليصبح رأس مالها بعد الزيادة ٣٥٥ مليون جنيه مصري ونسبة المساهمة بها بعد الزيادة ٤٤,٤٤٪ من رأس مال الشركة، وذلك بموجب موافقة مجلس إدارة الشركة المصرية للمنتجات السياحية خلال عام ٢٠١٢ على الاكتتاب في كامل زيادة رأس مال شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة).

<u>٢٧٨.٤٤٧.٩١٠</u>	<u>٢٧٨.٤٤٧.٩١٠</u>
--------------------	--------------------

- وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ " القوائم المالية المجمعة " والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات المصري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن الشركة تعد قوائم مالية مجمعة للمجموعة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة إلى الحصول على صورة أوضح عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.

٧- أعمال تحت التنفيذ

تتمثل التكاليف الفعلية لبند أعمال تحت التنفيذ الظاهرة بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

جنيه مصري	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
٤٠.١٤٥.٣٠٥		جنيه مصري
١٢٦.٧٠٠.٨١٤		٤٠.١٨٨.٠١٩
٣٠.٦.٤٣٩.٧٠١		١٢٥.١٣٣.٣٧٩
١٠.٧٩٣.٠٣٦		٣٠.٦.٨٤١.٩٤٥
٢١.٣٢٩.٨٧٠		١٠.٧٩٣.٠٣٦
٥٠٥.٤٠٨.٧٢٦		٣٠.٣٠١.١٥١
		٥١٣.٢٥٧.٥٣٠

هذا وقد قامت الشركة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة الإستشارية خلال عام ٢٠١٥ لإعداد دراسة لإحتساب التكلفة التقديرية لمشروع الشركة في ضوء البيانات المالية والفنية المتوافرة لديها في ضوء تعديلات المخطط العام للمشروع. هذا وقد انتهى من إصدار تقريره عن تلك الدراسة في ٢٨ يناير ٢٠١٦. وفي إطار تلك الدراسة لعناصر التكلفة التقديرية وفي ضوء ظروف التشغيل فقد تبين للخبراء الذين إستعانتم بهم الشركة لهذا الغرض عدم دقة بعض القياسات المساحية والدراسات التي بنيت عليها الدراسة السابقة مما إستلزم معه إجراء تعديلات هامة تم إدرجها على أسس إحتساب التكلفة التقديرية لكلا المرحلتين الأولى والثانية تتمثل في زيادة المساحة المعدة للبيع للمرحلة الأولى وتخفيض التكلفة المساحة المعدة للبيع للمرحلة الثانية في ضوء المخطط العام المعتمد من الهيئة العامة للتنمية السياحية كما تم تأثير بند الأعمال تحت التنفيذ - المرحلة الأولى والثانية - في ضوء رؤية إدارة الشركة بناءً على رأي المختصين بإدارة التخطيط والتطوير فقد تم إعادة رسملة عدد من مشروعات شبكات الكهرباء والاتصالات المدرجة بتكلفة الأعمال تحت التنفيذ وذلك على الأصول الثابتة في ضوء الإتفاقيات المبرمة مع جهاز تنظيم مرفق الكهرباء خلال السنوات السابقة والذي يمنح للشركة القدرة على تحقيق منافع إقتصادية حالية ومستقبلية من إستغلال شبكة الكهرباء المملوكة لها بمنطقة سهل حشيش، كذلك في ضوء العقود المبرم مع بعض الجهات لتشغيل لشبكة الاتصالات بالأرض الخاصة بشروع الشركة بمنطقة سهل حشيش لصالح الشركة (وقد تم تأثير أرقام المقارنة - عن عام ٢٠١٤ - المعروضة بالقوائم المالية للشركة عن عام ٢٠١٥ باثر تلك التعديلات).

٧-١ أراضي المرحلة الأولى

- تم تخصيص المرحلة من الهيئة العامة للتنمية السياحية بمساحة ستة ملايين متر مربع بموجب عقد بيع وإيجار أراضي صحراوية بمركز سهل حشيش السياحي بالبحر الأحمر بغرض ترميمها سياحياً والمبرم في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ وقد تم سداد كامل قيمة المرحلة. هذا ويستحق للهيئة ٧,٥٪ من ثمن البيع وقت التصرف ويحد أدنى ٢٥,١١ جنيه للمتر الواحد تزداد بنسبة ١٠٪ سنوياً وذلك وفقاً لعقود البيع المقدمة من الشركة هذا وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٨ في ١٤ يوليو ٢٠٠٥، والذي تضمن أن الأراضي المبيعة لإقامة مشروع فندقى يستحق للهيئة ٧,٥ دولار أمريكي عن كل متر من الأراضي المبيعة. هذا وقد قامت الشركة بإتخاذ إجراءات تسوية نهائية لحصة الهيئة على التصرفات التي أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش والذي بموجبه تم الإتفاق على أن يتم حساب حصة الهيئة المستحقة عن المرحلة الأولى على أساس ٧,٥٪ من قيمة التصرف أو ٢٥,١١ جنيه مصرى للمتر المربع الواحد تزيد بنسبة ١٠٪ سنوياً من تاريخ أول تعاقد أيهما أكبر.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية وفقاً للمخطط العام للمرحلة الأولى وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٦ مليون متر مربع وتبلغ المساحات المقررة بيعها من تلك المرحلة ٣٤٨ ٨٩١ ٤ متر مربع.

- هذا وقد بلغت التكلفة التقديرية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ لتنفيذ تنمية المرحلة الأولى من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٦٠٧ ٦٠٠ ٢٩٨ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالي ١٠,٥ جنيه مصرى.

- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٢٢٣ ٣٩٤ ٠٢٢ جنيه مصرى (مقابل ٥٣٣ ٧٥١ ٥٣١ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد ٤٧,٧١ جنيه مصرى (مقابل ٤٧,٣٨ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) ، هذا وتبلغ مساحة الأرض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٢٣٣ ٨٤٢ متر مربع تقريباً.

٢-٧ أراضي المرحلة الثانية

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثانية بمساحة قدرها ٦ مليون متر مربع كمنطقة امتداد للتنمية السياحية للمرحلة الأولى.

- بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٣ حصلت الشركة على موافقة مبدئية من الهيئة العامة للتنمية السياحية ببيع المساحة المخصصة من المركز السياحى للمرحلة الثانية البالغة ٦ مليون متر مربع. وقد تم صدور قرار تخصيص نهائى لأرض تلك المرحلة برقم (٨٢) فى تاريخ ٢٠٠٦/٦/٥ بعد سداد كافة مصروفات التخصيص والتعاقد.

- وفى إطار التسوية النهائية لحصة الهيئة على التصرفات التى أبرمتها الشركة على أراضي المرحلة الأولى والثانية والثالثة من مركز سهل حشيش المشار إليها فى (١-٧) فقد تم الاتفاق على حساب حصة الهيئة على نفس الأسس المتبعة للمرحلة الأولى عن التصرفات المبرومة قبل تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء فى ٢٨ يوليو ٢٠٠٥ ، على أن يتم حساب حصة الهيئة بعد تاريخ القرار المبين عالياه بواقع ١,٧٥ دولار للمتر الواحد بالنسبة للتصرفات على قطع الاراضى المخصصة للاستخدام الفندقى أو ٥ دولار امريكى بالنسبة لقطع الاراضى المخصصة للإسكان السياحى.

- وفقاً لعقد الشركة مع الهيئة العامة للتنمية السياحية وفقاً للمخطط العام للمرحلة الثانية وتحديثاته والمعتمد من الهيئة فإن إجمالي المساحة لتلك المرحلة يبلغ ٨٠٥ ٠٢١ ٦ متر مربع وتبلغ المساحات المقرر بيعها من تلك المرحلة ٦٥٧ ٢٥٧ ٤٧٩٣ متر مربع.

- بلغت التكلفة التقديرية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٧ للمرحلة الثانية من المشروع بناءً على الدراسة المعدة من قبل الشركة مبلغ ٤٤٥ ٨٣٢ ٠٨٩ جنيه مصرى بتكلفة تقديرية للمتر الواحد حوالى ٩٣ جنيه مصرى.

- وقد بلغ قيمة المنصرف فعلياً على أعمال الترفيق لتلك المرحلة مبلغ ٩٧٢ ٠٩٦ ٢٥٩ جنيه مصرى (مقابل مبلغ ٧٣٤ ٠٢٨ ٢٥٣ جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) بمتوسط تكلفة فعلية للمتر المربع الواحد بلغت ٥٤,٢٣ جنيه مصرى (مقابل ٥٢,٧٨ جنيه للمتر فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) ، هذا وتبلغ مساحة الاراض المتبقية القابلة للبيع من هذه المرحلة ٣٤٩ ٣٠٧ ٢ متر مربع تقريباً.

٣-٧ أراضي المرحلة الثالثة:

- قامت الشركة باستئجار أراضي المرحلة الثالثة والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع باعتبارها امتداد للتنمية السياحية للمرحلتين الأولى والثانية بموجب التعاقد الرئيسى مع هيئة التنمية السياحية فى ١٠/٢/١٩٩٥.

- بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٥ قامت الشركة بمخاطبة الهيئة العامة للتنمية السياحية لإفادتها بخطاب يفيد أحقية الشركة فى تنمية المرحلة الثالثة وبتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٥ أفادت الهيئة العامة للتنمية السياحية بأنها ليس لديها مانع من دراسة طلب الشركة طالما تستوفى الشركة الشروط والضوابط التعاقدية وسوف توافى الهيئة الشركة بنتائج تلك الدراسة فى جنيه وطبقاً لخطاب الهيئة المؤرخ فى ٢٠٠٧/٢/٢٦.

- تبلغ تكلفة شراء الأرض من الهيئة العامة للتنمية السياحية طبقاً للقياس المساحى المعد بمعرفة الشركة (شاملة مصروفات التعاقد والتخصيص) مبلغ ٤٢ ٤١١ ٨١٩ دولار أمريكى المعادل لمبلغ ٤٥٠ ٧٤٠ ٢٣١ جنيه مصرى والمدرجة ضمن رصيد أعمال تحت التنفيذ - مرحلة ثالثة وقد بلغ المسدد منها ٣٥٩ ٣٦٧ ٥ دولار أمريكى حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٧ ويبلغ باقى قيمة المستحق للهيئة فى ضوء الحصر المبين عالياه وقدره ٨٥٥ ١٤٠ ٢٣٢ جنيه مصرى المعادل لمبلغ ٩٠٩ ٩٢٤ ٣٤ دولار أمريكى والمدرجة ضمن دالتو شراء أراضي.

- كما بلغت تكلفة الأعمال المنفذة بهذه المرحلة فى ٣٠ يونيو ٢٠١٧ مبلغ ٣٩١ ٢٠٥ ٧٥ جنيه مصرى مقابل (مبلغ ٩٦٠ ٩٨٨ ٧٤ جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

- هذا وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بموجب قرارها المؤرخ في ٣١ مارس ٢٠١١ بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع ، وقد قامت الشركة بالنظم من قرار الهيئة العامة للتنمية السياحية بسحب الموافقة المشار إليها في ٢٧ مايو ٢٠١١ والتي لم تتلقى رد بشأنه ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى القضاء الإداري الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإداري والتي تأجلت إلى جلسة ١٨ مايو ٢٠١٥ وبذلك الجلسة تم طلب حجز الدعوى للتقرير وبناء عليه قررت المحكمة حجز الدعوى للتقرير وتقديم المذكرات خلال أسبوعين من جانب الهيئة ولم تودع المذكرات كما ان التقرير لم يودع وجارى متابعتها وفقا لما هو وارد تفصيلا بالموقف القانوني للشركة ايضاح رقم (٣٢-١).

٤-٧ تكلفة أعمال تحت التنفيذ (مشروع صواري)

يتمثل البند عاليه فيما يلي :

١-٤-٧ قيمة التكلفة المتكبدة في تنفيذ أعمال مشروع إقامة تجمع سكنى فاخر على مساحة تبلغ حوالي ٢,٥٨٣ مليون متر مربع بمنطقة سهل حشيش ، وفي إطار تنفيذ المشروع فقد قامت الشركة بإبرام اتفاق مع شركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - FZC (بصفقتها المطور) في ٢٨ إبريل ٢٠١٠ بشأن الحصول على خدماتها المرتبطة بتطوير وإدارة وتسويق وبيع وحدات المشروع طبقاً للمخطط العام المتفق عليه.

٢-٤-٧ حقوق استغلال علامات تجارية ومنتظمة في قيمة مقابل استغلال الاسم التجاري لشركة أوراسكوم للتنمية والإدارة - (FZC) ومقرها رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عن أعمال الإشراف على تنفيذ والترويج والدعاية لمشروع صواري المبين عاليه.

وقد قامت الشركة بمتابعة الإجراءات التي تكفل لها استكمال أعمال المشروع في ظل تداخل جزء من المساحات المقرر إقامة المشروع عليها مع أراضي المرحلة الثالثة والتي ما زالت محل نزاع مع الهيئة العامة للتنمية السياحية (إيضاح ٣-٧) ، وفي هذا الإطار تقدمت الشركة بطلب لإعادة ترسيم حدود المرحلة الثانية المخصصة نهائياً بأضافة مساحة ٣٩١ الف متر مربع في اتجاه الإمتداد الجنوبي لتشمل جزء من مشروع المارينا الواقع داخل نطاق المرحلة الثالثة واستقطاع ذات المساحة من الحدود الغربية للمرحلة الثانية تمهيداً للبدء في تنفيذ مشروع صواري وقد أصدرت الهيئة العامة للتنمية السياحية كتابها المؤرخ في ١٥ مايو ٢٠١٥ بالموافقة على طلب الشركة مع التزام الشركة بالاشتراطات المرتبطة بذلك.

٥-٧ مشروع جمران

يتمثل البند عاليه في قيمة التكلفة المتكبدة لتنفيذ أعمال مشروع جمران بمنطقة الفيلات بالإضافة إلى قيام الشركة بتولى أعمال بناء وحدات الفيلات لصالح بعض عملاء تلك الأراضي بما يتناسب مع المخطط العمراني المتكامل لتلك المنطقة.

٨- المخزون

يتمثل رصيد بند المخزون والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:

٢٠١٦/١٢/٣١ ٢٠١٧/٦/٣٠

جنيه مصري جنيه مصري

٢ ٥٥٦ ٨٥٤ ٢ ٨١٦ ٣١٠

- مخزون مهمات الصيانة وقطع الغيار بالموقع

٩- عملاء وأوراق القبض (بالصافى)

يتمثل بند عملاء وأوراق القبض والظاهر بقائمة المركز المالى المستقلة فيما يلى:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
١ ٩١٧ ٢٣٩ ١٧١	١ ٨٩٨ ٨٧٧ ٧٩٨
٣٦ ٩٤٨ ٣١٠	٤٣ ٩٤٠ ٤٠٢
٥٩ ٥٥٨ ٦٢٦	٧٨ ٩٩٩ ٩٩٦
٢ ٠١٣ ٧٤٦ ١٠٧	٢ ٠٢١ ٨١٨ ١٩٦
(٩٢ ٨٦٥ ٧١٨)	(٨٥ ٢٨١ ٥٦٠)
(٦٨ ٠٠٣ ٩١٣)	(٦٩ ٠٥٥ ١٤٩)
١ ٨٥٢ ٨٧٦ ٤٧٦	١ ٨٦٧ ٤٨١ ٤٨٧

- لأغراض تصوير القوائم المالية تم تويب أرصدة العملاء وأوراق القبض في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ كالتالى:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٤٨٥ ٧٨٢ ١٠٦	٥٢٩ ٦٨٧ ٣٢١
١ ٣٦٧ ٠٩٤ ٣٧٠	١ ٣٣٧ ٧٩٤ ١٦٦

- بلغت قيمة الشيكات المستلمة من عملاء الشركة والموجلة السداد مقابل أرصدهم المستحقة عليهم لصالح الشركة مبلغ حوالى ٤٤,٠٧ مليون دولار أمريكى ومبلغ حوالى ٨٧ مليون جنيه مصرى والتي يتم خصمها من رصيد العملاء عند التحصيل.

(*) يتمثل رصيد الإنخفاض فى قيمة العملاء المدين عاليه فى قيمة الإنخفاض فى قيمة أرصدة العملاء طبقا للدراسة المعدة بمعرفة الإدارة للظروف الحالية فى جمهورية مصر العربية وانعكاسها على نشاط الشركة والتي أدت إلى وجود بعض الصعوبات المالية لدى بعض العملاء بالإضافة إلى تأثير إنخفاض نشاط السوق بسبب الصعوبات المالية التي تواجه قطاع السياحة عامة، وذلك فى ضوء اقتراض استمرار الارتباط بالعميل ومتابعة عملية التحصيل منهم.

وتتمثل حركة رصيد الإنخفاض فى قيمة العملاء خلال الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠١٧ فيما يلى:-

<u>جنيه مصرى</u>
٦٨ ٠٠٣ ٩١٣
١ ١٦٩ ٤٠٤
(١١٨ ١٦٨)
٦٩ ٠٥٥ ١٤٩

رصيد أول المدة
المكون خلال الفترة
المستخدم خلال الفترة
رصيد آخر المدة

١-٠ مدينون متتوعون وأرصدة مدينة أخرى (بالصافي)
يتمثل بند مدينون متتوعون وأرصدة مدينة أخرى والظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

معدلة	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>		
٥٨٠ ٩١٥	٦٢٥ ٣٥٢	عهد نقدية و سلف
١ ٦٢٢ ٣١٠	٢ ٢٣٣ ٤٨٥	مصرف و فوات مدفوعة مقدماً
٥٢٥ ٤٢٦	٥٢٥ ٤٢٦	تأمينات لدى الغير
٣ ٣٨٥ ٢٠٥	٣ ٦١٤ ٠٠٨	فوائد و عوائد مستحقة
٩ ٢٢٣ ٩٠٠	١١ ٩٤٨ ١٥٠	دفعات مقدمة لمقاولين وموردين (*)
٥٨٢ ٧٦٣	٥٩٠ ١٠٢	مدينون متتوعون
٥٨٨ ٥٤٠	٤٨٨ ٧٠٤	ضريبة خصم من المنبع - مدينة
٤٠٣٨ ٩٧٩	-	ضريبة إقرار مسددة مقدما
١ ٤٥٢ ٨٣٩	١ ٤٥٢ ٨٣٩	ضرائب دخل مسددة (مستحقة للشركة لدى المصلحة) (**)
٢٢ ٠٠٠ ٨٧٧	٢١ ٤٧٨ ٠٦٦	
(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	(٢ ٣١٦ ٠٦٩)	
١٩ ٦٨٤ ٨٠٨	١٩ ١٦١ ٩٩٧	

(*) يتضمن الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ مبلغ ١٣٨ ٤٣٤ جنيه مصري المسدد من الشركة كعمولة إلى هيئة التنمية السياحية عن التسوية الشاملة المبرمة مع شركة بيراميزا للفنادق السياحية كما هو مشار إليه في إيضاح تسويات العملاء رقم (٢/٢٦).

(**) يتمثل في قيمة الباقي المسدد بالزيادة لمأمورية الضرائب بمبلغ ٦ ٤٠٨ ٩٦٦ جنيه مصري عن دخل الأشخاص الاعتبارية عن السنة المالية ٢٠٠٨ في ضوء قرار اللجنة الداخلية الوارد بنموذج رقم ٣٦ سداد بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢. وقد بلغ قيمة ما تم تسويته مع المأمورية من هذا الرصيد مبلغ ٩٥٦ ١٢٧ جنيه مصري. طبقاً للمطالبة الضريبية الواردة من مصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠/١٢/٨ (نموذج حجز أ) ليصبح الرصيد في ٢٠١٧/٦/٣٠ مبلغ ٤٥٢ ٨٣٩ جنيه مصري هذا وسيتم تسوية باقي تلك المديونية مع المأمورية مقابل المطالبات الضريبية الفاسدة عن السنوات المالية التالية.

١-١ التقديية بالصندوق والبنوك
١٠١١ يتمثل بند التقديية بالصندوق والبنوك الظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٥١ ٤٠٢	١٦٠ ٥٣١
٢٩ ٨٦٣ ٢٩٢	١٥ ٦٩٠ ٨٢٥
٢٢ ٦٠٥ ٦٠١	٢ ٤٧٩ ١٤٤
٥٩٤ ٩٣٠	١١٤ ٣٧٩
٣٧٧ ٣٢٣	٢٩٠ ٨٠٣
٣٧ ٤٣٣ ٣٢٠	٤٧ ٨٦٩ ٩٣٢
٤ ٧٧٦ ٢٢٥	٤ ٥٣٥ ٥٨٥
٢٠ ٦٦٤ ٢٧٥	٢٢ ٩٤٩ ٨٠٢
١١٦ ٣٦٦ ٣٦٨	٩٤ ٠٩١ ٠٠١

(*) يتمثل هذا الرصيد في قيمة أرصدة الودائع لأجل بالبنوك بالجنيه المصري والتي تستحق خلال فترات تتراوح بين ثلاثة شهور وأقل من سنة من تاريخ المركز المالي وذلك بغلدة من ١٤,٢٥٪ إلى ١٦,٥٪.

٢-١١ ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتمثل بند النقدية وما في حكمها في الآتي:

٢٠١٦/٦/٣٠	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٩٣ ٤٢٨ ١٠٥	٩٤ ٠٩١ ٠٠١
(٢٠ ٦٦٤ ٢٧٥)	(٢٢ ٩٤٩ ٨٠٢)
<u>٧٢ ٧٦٣ ٨٣٠</u>	<u>٧١ ١٤١ ١٩٩</u>

النقدية بالبنوك والصندوق

يخصم:

ودائع لأجل (أكثر من ثلاث شهور)
النقدية وما في حكمها طبقاً لقائمة التدفقات النقدية

١٢ - ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام

يتمثل رصيد ودائع بالبنوك - تستحق بعد عام الظاهر بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن بند الأصول غير المتداولة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٤٦ ٧٣٣ ٧٥٠	٤٤ ٣٤٥ ٠٠٠
<u>٤٦ ٧٣٣ ٧٥٠</u>	<u>٤٤ ٣٤٥ ٠٠٠</u>

بنوك - ودائع- دولار أمريكي (تستحق بعد عام) (*)

(*) تتمثل أرصدة الودائع بالبنوك بالدولار الأمريكي (تستحق بعد عام) المبين رصيدها عالية في

قيمة المعادل لمبلغ ٢,٤٥ مليون دولار أمريكي تستحق خلال عام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، وذلك بفائدة ٥٪. ويتضمن هذا الرصيد مبلغ ٩ ٧٧٤ ٠٠٠ مليون جنيه مصري والمعايير لمبلغ ٥٤٠ ألف دولار أمريكي مخصصة كضمانة لتسهيل جاري مدين ممنوح من البنك العربي الإفريقي الدولي لصالح شركة سهيل حشيش للإستثمار السياحي - شركة تابعة - (بموجب وكالة تضامنية) وجاري إتخاذ إجراءات تجديده لفترة أخرى.

١٣ - مخصص مطالبات

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الإلتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
١١ ٣١٦ ٣٨٤	٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦
١٦ ٣١٤ ٣٦٢	-
-	-
<u>٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦</u>	<u>٢٧ ٦٣٠ ٧٤٦</u>

رصيد أول المدة

يضاف: تدعيم خلال الفترة

يخصم: المستخدم خلال الفترة

(*) يتضمن مخصص المطالبات قيمة الفروق الضريبية المتوقعة والناشئة عن عملية الفحص الضريبي للشركة المصرية للمنتجات السياحية كما هو وارد تفصيلاً بإيضاح رقم (٧٩) الموقف الضريبي وذلك عن السنوات المالية منذ بدء النشاط وحتى عام ٢٠٠٨.

١٤ - دفعات مقدمة من عملاء

يتمثل البند الظاهر ضمن الإلتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٣٧ ٢٤٠ ٩٨٤	٤٤ ١١٧ ٤٨٣
٢ ٢٤٢ ٨٠٥	٢ ١٩١ ٢٢٤
١ ٤٠٧ ٠٩٦	١٠٦ ٨٦٥
<u>٤٠ ٨٩٠ ٨٨٥</u>	<u>٤٦ ٤١٥ ٥٧٢</u>

- مقدمات تعاقد أراضي

- دفعات تعاقد وحدات مشروع صواري

- مقدمات حجز وحدات مشروع جمران

١٥ - دائنون متوقعون وأرصدة دائنة أخرى

يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الإلتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
٤٣ ٩٧٧ ٩٩٢	٤٩ ٨٥٩ ٠٧٩
١ ٧٠٤ ٧١١	٢ ٤٧١ ٨٨٨
١ ٥٤٦ ٦٤٦	١ ٥٤٦ ٦٤٦
٢٠ ٥٢٨ ٣٣٣	٢٣ ٥٥٥ ٧٩٥
٧ ٩٠٥ ١٥٣	٢ ١٦١ ٦٨٣
٤٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
٢ ٨٨٦ ٥١٣	٢ ٨٨٩ ٢٤٦
٣٩٣ ٤٩٩	٥٠٥ ٦٣٧
٣٠ ٧٤٢ ٩٨٢	٣٥ ٢٠٢ ٤٢٥
١٠٨ ٧٢٧ ٥٠٠	١٠٣ ١٧٠ ٠٠٠
١٠ ٥١١ ٤٥٠	١٠ ٥١١ ٤٥٠
<u>٢٢٨ ٩٦٤ ٧٧٩</u>	<u>٢٣١ ٩١٣ ٨٤٩</u>

(*) يتضمن الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ مبلغ ٢٠١٥ ٨٣٤ ١١٥ جنيه مصرى تخصص شركة القناة لتوزيع الكهرباء ، هذا وقد قامت الشركة خلال الفترة اللاحقة - يوليو ٢٠١٧ - بسداد تلك المديونية على أقساط شهرية متساوية بموجب ٤٨ شيك.

(**) تتضمن الإيرادات الموجبة مبلغ ٢٩٧ ٢٣ ٨٣٥ جنيه مصرى قيمة ثمن البناء المسدد مقدما من عملاء مشروع جمران والتي سيتم الاعتراف بها بموجب استلام العملاء لها لدى تنفيذ هياكل البناء للقبيلات.

(***) يتمثل الرصيد في قيمة المسدد من أحد عملاء الشركة بمبلغ ٥,٧ مليون دولار أمريكي المعدل لمبلغ ١٠٣ ١٧٠,٠٠٠ جنيه مصرى كدفعة تعاقدا شراء أرض بالمرحلة الثانية هذا وقد أقامت إدارة الشركة دعوى لفسخ التعاقد مع العميل مع رد دفعة التعاقد المسددة منه نظراً لتأخره في الوفاء بالتزاماته التعاقدية حتى تاريخه ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانوني بتقديم كافة الأسانيد القانونية التي تدعم موقفها في الدعوى وقاما جاء تفصيلا بالإيضاح (٤-٣٢) الموقف القانوني.

١٦ - مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية

يتمثل بند مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية الظاهر ضمن الإلتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ بمبلغ ٢٦٩ ١٦٦ ١٢٥ جنيه مصرى (٣٣٧ ٤٨٧ ١٢٩ جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) في قيمة حصة الهيئة عن تصرفات الشركة في أراضي المراحل الثلاث ، وجرى حاليا استكمال التسوية النهائية لقيمة مستحقات الهيئة العامة للتنمية السياحية لدى الشركة عن التصرف بالبيع للأراضي طبقاً لأسس الحساب المتفق عليها مع الهيئة والورادة تفصيلاً بإيضاح (٧) أعمال تحت التنفيذ.

١٧ - رأس المال

- حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ ٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً (قطر سبعمئة مليون جنيه مصرى) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ ٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرياً موزعاً على ثلاثة ملايين وخمسمئة ألف سهم قيمة كل سهم جنيه مصرى هذا وقد دفع المكتسبون ربع القيمة الاسمية للأسهم بالكامل وقد تم استكمال سداد مبلغ ٢١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرى من توزيعات الأرباح التي قررتها الجمعيات العامة للمساهمين عن القوائم المالية التي اعتمدت عن السنوات من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣) وبذلك أصبح المسدد من قيمة السهم ٦٠ جنيه مصرى.

- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٠٠٤/١/٢٨ الموافقة بالإجماع على تخفيض رأس المال المصدر من ٣٥٠ مليون جنيه إلى ٢١٠ مليون جنيه عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠٠ جنيه إلى ٦٠ جنيه لنفس عدد الأسهم البالغ عددها ٣,٥ مليون سهم ، ليصبح رأس مال الشركة مدفوع بالكامل ، وذلك لتوفيق أوضاع الشركة طبقاً لإجراءات قيد واستمرار قيد الأسهم في بورصة الأوراق المالية كما تم الموافقة على تجزئة القيمة الاسمية للأسهم من ستون (٦٠) جنيه مصرى إلى عشرة (١٠) جنيه مصرى ليكون عدد الأسهم ٢١ مليون سهم بدلاً من ٣,٥ مليون سهم ، ويصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٢١٠ مليون جنيه مصرى موزعة على ٢١ مليون سهم بقيمة اسمية للسهم الواحد عشرة (١٠) جنيه مصرى.

- بناءً على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة في ٢٠٠٦/٥/١١ وقرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٠٦/٥/٢٤ تمت الموافقة على زيادة رأس المال المصدر ليصبح رأس مال الشركة المصدر ٢٦٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٢٦,٢٥٠,٠٠٠ سهم قيمة أسمية للسهم الواحد (١٠ عشرة جنيهات مصرية تم تمويلها عن طريق توزيعات أرباح المساهمين عن السنة المالية ٢٠٠٥). وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تعديل القيمة الاسمية للسهم لتصبح واحد جنيه مصرية بدلاً من عشرة جنيهات مصرية وتم تجزئة السهم الواحد إلى عشرة أسهم ليصبح عدد الأسهم المصدرة والمسددة بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠٠٠ سهم ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٢٦٢٥٠٠٠٠٠ جنيه مصرية موزعة على ٢٦٢,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية واحد جنيه للسهم وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢١ فبراير ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١١ ابريل ٢٠٠٧ تم الموافقة بالإجماع على زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مصرية (اثنان مليار جنيه مصرية) وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع إلى مبلغ ٤٣٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهاً مصرياً يمثل ٤٣٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة اسمية للسهم الواحد (١ جنيه) واحد جنيه مصرية تم تمويلها بالكامل عن طريق حصة المساهمين في ارباح عام ٢٠٠٦ وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ٢٦ ابريل ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٧ تم زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ ٢٦٢,٥ مليون جنيه مصرية (مئتان وإثنان وستون مليون وخمسمائة ألف جنيه مصرية) وقد تم إصدار السهم بقيمة واحد جنيه بالإضافة إلى علاوة الإصدار ٠,٢٥ جنيه لكل سهم أكتتب فيها بالكامل عن طريق اكتتاب المساهمين القدامى وفقاً لشهادة بنك مصر ايران المورخة في ٢٠ يونيو ٢٠٠٧ ليصبح رأس المال المصدر والمدفوع ٧٠٠ مليون جنيه مصرية. وتم التأشير بذلك بالسجل التجارى في ١٦ يوليو ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٩/١١ فقد تم الموافقة على توزيع مبلغ ١٤٠ مليون جنيه مصرية من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للفترة المالية للسنة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرية وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل خمس أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٧٠٠ مليون جنيه مصرية وليصبح رأس المال بعد الزيادة ٨٤٠ مليون جنيه مصرية ، وقد تم التأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧.
- بناءً على قرار الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٨ فقد تم التصديق على مشروع توزيع مبلغ ٢١٠ مليون جنيه مصرية من الأرباح المحققة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في صورة أسهم مجانية للمساهمين مع تفويض مجلس الإدارة باتخاذ القرار وإجراءات زيادة رأس المال المصدر بهذه الزيادة وذلك في حدود رأس المال المرخص به البالغ ٢ مليار جنيه مصرية وليصبح رأس المال بعد الزيادة المجانية ١,٥٥ مليون جنيه مصرية (مليار وخمسون مليون جنيه مصرية) وتعديل المادتين ٦ ، ٧ من النظام الاساسى للشركة وذلك بتوزيع عدد واحد سهم مجاني لكل أربع أسهم قائمة من أسهم رأس المال المصدر البالغ ٨٤٠ مليون جنيه مصرية ، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك والتأشير بالزيادة في السجل التجارى في ٢٩/٧/٢٠٠٨.

الشركة المصرية للمنتجات السياحية
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧

١٨ - النصيب الأساسي للسهم في ربح (خسارة) الفترة

يتم احتساب نصيب السهم الأساسي في ربح (خسارة) الفترة باستخدام طريقة المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال الفترة كما يلي:-

من ٢٠١٦/٤/١	من ٢٠١٧/١/١	من ٢٠١٧/٤/١	من ٢٠١٧/١/١
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠
(٣٣ ٣٦٣ ٠٦٨)	(٤ ١٠٦ ١٦٦)	(١ ٧٣٣ ٧٨٢)	٣٩ ٥٧٨ ٠١٣
١ ٥٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٥٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٥٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٥٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠
(٠٠٠٣٢)	(٠٠٠٠٤)	(٠٠٠٠٢)	٠٠٠٣٨

صافي ربح (خسارة)
الفترة (جنيه مصري)
متوسط عدد الأسهم
القائمة خلال الفترة

النصيب الأساسي للسهم
في الفترة (جنيه/سهم)

١٩ - معاملات الأطراف ذوي العلاقة

تتمثل أهم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في قيمة التعاملات مع شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (شركة تابعة) خلال السنوات السابقة والممتد آثارها حتى الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وبياناتها كالتالي:-

١٩-١ في ضوء تسوية المديونية المستحقة على شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي والمرجحة ضمن أرصدة عملاء - أراضي (إيضاح - ٩) عن القطعتين ١٣ و ١٩ وذلك بموجب الاتفاق الموقع بين إدارتا الشركتين في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ لجدولة سداد المديونية حتى عام ٢٠١٤ ، فقد قامت الشركة المصرية للمنتجات السياحية بوقف احتساب فوائد التأخير عن الفترة المالية من أول إبريل ٢٠١٣ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤ ، وهذا وتقدمت شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي في ٧ مايو ٢٠١٤ بطلب لمد فترة الإعفاء حتى نهاية عام ٢٠١٦ وقد قامت الشركة بالموافقة على الطلب بموجب قرار مجلس الإدارة المنعقد في ٢٢ مايو ٢٠١٤ وقد تم تجديد فترة الإعفاء حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بموجب قرار من مجلس الإدارة المنعقد في ١٢ إبريل ٢٠١٧ ويبلغ الرصيد المستحق على الشركة التابعة ضمن أرصدة العملاء - أراضي في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ مبلغ ١٩١ ٢٢٤ ٥٧٣ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٣١ ٦٧٥ ٣٧٠ دولار أمريكي (مقابل ٦٧٧ ٢٠٤ ٢٠٧ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٣٦٨ ٣١٦ ٦٧٥ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

١٩-٢ تم تفعيل عقد الفسخ الجزئي المبرم بين الشركة وشركة سهل حشيش للاستثمار السياحي (الشركة التابعة) بموجب محضر تسليم الأرض خلال عام ٢٠١٥ وذلك عن قطعة رقم (٦) (جزء من قطعة رقم ٩-٩) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائي المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٢ ٩١٥ متر مربع مع بقاء باقي شروط العقد سارية بالنسبة لباقي المساحة محل العقد الابتدائي ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئي مبلغ ١ ٣١١ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لمعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصري كتعويض اتفاقي مترتب على الفسخ الجزئي لعقد البيع الابتدائي وتستحق لصالح شركة سهل حشيش للاستثمار السياحي مع التزام الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة هذا التعويض هذا الاتفاقي تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ وقد بلغ الرصيد المستحق عن اتفاق الفسخ الجزئي مبلغ ٤٠٤ ٤٥٦ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧ ٣٢٠ ٦٥٨ جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ (مقابل ٧٧١٥ ٠٠٣ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٠٤ ٤٥٦ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

- كما تم إبرام عقد فسخ جزئي بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٥ عن قطعة رقم (٧-١) (جزء من قطعة رقم ٩-٩) والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب العقد الابتدائي المؤرخ في ٢٠٠٣/١٢/١ والبالغ مساحتها ٣ ٢٧٩ متر مربع مع بقاء باقي شروط العقد سارية بالنسبة لباقي المساحة محل العقد الابتدائي ، هذا وقد بلغ قيمة مقابل هذا الفسخ الجزئي مبلغ ١ ٣١١ ٧٥٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩ ٩٥٦ ٠٥١ جنيه مصري كتعويض اتفاقي مترتب على الفسخ الجزئي لعقد البيع الابتدائي وذلك عن مساحة ٣ ٢٧٩ متر مربع. هذا وتلتزم الشركة التابعة بأداء حصة الهيئة العامة للتنمية السياحية من قيمة تلك التعويضات الاتفاقية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الفسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق على الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل تلك الاتفاقيات مبلغ ٤٠٤ ٤٩٧ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٧ ٣٢١ ٤٠٣ جنيه مصري والمدرجة ضمن الرصيد الجازي كما هو مبين بالإيضاح (٤-١٩) (مقابل ٧٧١٥ ٧٨٧ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٠٤ ٤٩٧ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

- بالإضافة إلى الرصيد المستحق عن اتفاق التفاوض الجزئي المبرم خلال عام ٢٠١٤ عن قطعة رقم (٣/-٩) البالغ ٨٧٢ ٨٩٥ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٨٧ ٢١٥ جنيه مصري والمدرجة ضمن الرصيد الجارى كما هو مبين بالإيضاح (٤-١٩) (مقابل ١٧ ٠٨٨ ٧٦٣ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٨٧٢ ٨٩٥ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).
- كما تم إبرام عقد فسخ جزئي في ٢ يونيو ٢٠١٥ بين شركة سهل حشيش للإستثمار السياحي والشركة المصرية للمنتجات السياحية عن قطعة رقم (١/-٩) - جزء من قطعة رقم (١-٩) - والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب عقد البيع الابتدائي المورخ في ٢٠٠٣/١٢/١ وتبلغ تلك المساحة محل اتفاق التفاوض ٣٠ ٣٢٠ ٠٧٣ جنيه مصري كتعويض اتفقي لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحي مترتب على التفاوض الجزئي لعقد البيع الابتدائي مع التزامها بإداء مبلغ ٢٩٥ ٢٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢ ٢٥٢ ٤٠٥ جنيه مصري للهيئة العامة للتنمية السياحية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا الاتفاق مبلغ ٢ ٧٥٥ ٢٠٠ دولار أمريكي المعادل حشيش للإستثمار السياحي مقابل هذا الاتفاق مبلغ ٢ ٧٥٥ ٢٠٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٤٩ ٨٢٩ ١٩٠ جنيه مصري مدرجة ضمن الرصيد الجارى المستحق للشركة التابعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ كما هو مبين بالإيضاح (٤-١٩). (مقابل ٤٤٠ ٥٢٠٥٥ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢ ٧٥٥ ٢٠٠ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦).

- تم إبرام عقد فسخ في ٩ أغسطس ٢٠١٦ بين شركة سهل حشيش للإستثمار السياحي والشركة المصرية للمنتجات السياحية عن قطعة رقم (٥/-٩) - جزء من قطعة رقم (١-٩) - والسابق بيعها للشركة التابعة بموجب عقد البيع الابتدائي المورخ في ٢٠٠٣/١٢/١ وتبلغ تلك المساحة محل اتفاق التفاوض ١ ٢٦٦ متر مربع وذلك في مقابل مبلغ ٤٨٤ ٩١٠ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩ ٢٤٩ ٦٦٥ جنيه مصري كتعويض اتفقي لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحي مترتب على التفاوض الجزئي لعقد البيع الابتدائي مع التزامها بإداء مبلغ ٣٦ ٣٦٨ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٩٣ ٧٢٥ جنيه مصري للهيئة العامة للتنمية السياحية تسدد خصماً من رصيد مستحقاتها لدى الشركة المصرية للمنتجات السياحية مقابل هذا اتفاق فسخ. هذا وقد بلغ الرصيد المستحق لشركة سهل حشيش للإستثمار السياحي مقابل هذا الاتفاق مبلغ ٤٤٨ ٥٤٢ دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٨ ١١٨ ٦١٢ جنيه مصري مدرجة ضمن الرصيد الجارى المستحق للشركة التابعة في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ (مقابل ٨ ٥٥٥ ٩٤٠ جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٤٨ ٥٤٢ دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦) كما هو مبين بالإيضاح (٤-١٩)

١٩- بلغت قيمة الخدمات الموداة لصالح الشركة التابعة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ مبلغ قدره ٥٧٧ ٠٣٩ جنيه مصري ، كما بلغ نصيب الشركة التابعة من أتعاب إدارة المنتج عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ مبلغ ١ ٣١٦ ٩٦٨ جنيه مصري.

١٩- ٤ جارى شركة سهل حشيش للإستثمار السياحي
يتمثل هذا البند الظاهر ضمن الالتزامات المتداولة بقائمة المركز المالي المستقلة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١
جنيه مصري
(٣٦ ٥٦٨ ١٦٦)

٢٠١٧/٦/٣٠

جنيه مصري

(٨٤ ٤٤٤ ٣٨١)

٢ ٨٠٤ ٦١٠	٧ ٥٦٤ ٠٠٣	رصيد اول العام - (دائن)
(١ ٧٩٥ ٧٨٦)	-	يخصم (يضاف):
٢٢٢ ٢٢٧	١٢١ ٨٢٥	- المصر وفات المسددة نيابة عن الشركة التابعة خلال الفترة / العام
١ ٠٨٠ ٩٢٢	٤٥٥ ٢١٤	- المسدد من الشركة التابعة خلال الفترة / العام
٢ ٠٢١ ٨٤١	١ ٣١٦ ٩٦٨	- مصروفات الدعم الفنى والأمن والحراسة خلال الفترة / العام
٣ ٥٩١ ٥٧٢	-	- فواتير توريدات المياه / الكهرباء خلال الفترة / العام
٣ ٣٠٠ ٠٠٠	-	- المستحق عن مطالبة قيمة خدمات المنتج خلال الفترة / العام
(٨ ٥٥٥ ٩٤٠)	-	- سداد جزء من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئي للعقد الإبتدائي لقطعة (٦/-٩)
(٥٠ ٥٤٥ ٦٦١)	-	- سداد جزء من المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئي للعقد الإبتدائي لقطعة (٧/-٩)
	-	- المستحق للشركة التابعة مقابل اتفاق الفسخ الجزئي. للعقد الإبتدائي لقطعة (٥/-٩)

تسويات فروق ترجمة العملة عن صافى الارصدة الدولارية المستحقة للشركة ٤ ٧٥١ ٨٨٠
التابعة عن الفترة / العام
رصيد آخر الفترة / العام (دائن)

(٨٤ ٤٤٤ ٣٨١)

(٧٠ ٢٣٤ ٤٩١)

٢٠- إيرادات النشاط

١-٢٠ مبيعات أراضي وفيلات

٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من	٢٠١٧/٤/١ من	٢٠١٧/١/١ من	
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
-	-	٩١٠.٩٥٢	٤٨٥٤.٤٤٦	مبيعات أراضي - مشروع جمران (مرحلة أولى) مبيعات أراضي المرحلة الثانية مبيعات فيلات
-	-	٤٣٦٥.٩٤٤	١٠٢.١٧٩.١٨٢	
-	-	٥.٢٧٦.٨٩٦	١١١.٣٩٩.٥٧٢	
-	-	-	-	

٢-٢٠ مردودات مبيعات أراضي

٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من	٢٠١٧/٤/١ من	٢٠١٧/١/١ من	
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٩٧٦٨.١٣٩	٩٧٦٨.١٣٩	-	-	مردودات مبيعات الاراضى - مشروع جمران المرحلة الأولى (*)
٩٧٦٨.١٣٩	٩٧٦٨.١٣٩	-	-	

(*) تتمثل مردودات مبيعات أراضي - مشروع جمران (عن فترة المقارنة) المدرجة بقائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ في قيمة رد عدد من عقود بيع قطع أراضي بمشروع جمران بالمرحلة الأولى بمساحة ٦٣٤ متر مربع والسابق بيعها بعقود بيع ابتدائية خلال عام ٢٠١٤ وذلك في ضوء فسخ التعاقد مع المشترى بعد استيفاء إجراءات إنذاره قانوناً بتلاقي أوجه مخالفاته لشروط البيع ، هذا وقد قامت الشركة بمصادرة الدفعة المقدمة المدفوعة (إيضاح رقم ٢٣) لدى التعاقد مع هذا العميل وفقاً لشرط إنهاء وفسخ العقد والواردة تفصيلاً في عقود البيع المبرمة معه.

٣-٢٠ إيرادات خدمات مؤداه

٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من	٢٠١٧/٤/١ من	٢٠١٧/١/١ من	
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٣.٠٧٧.٦٨٦	٥.٤٨٢.٦٧٣	٤.٤٣٣.٢٩٠	٧.٢٦٨.١٩٩	إيرادات خدمات توريد مياه
٤.٦١٥.٣٢٧	٨.٩٦٠.٢٩٥	٧.٣٩٣.١٦٩	١١.٥٤١.٠٤٧	إيرادات خدمة توريد الكهرباء
٤٧٠.١٦٩	٨١٩.٤٤٧	٦٠٢.٢٣٤	٩٩٤.٤٣٣	إيرادات توريد مياه ري
٣٨.٧٧٦	٧٧.٦١٣	٣٢.٠٠٠	٦٤.٠٠٠	إيرادات خدمات اتصالات
٢.٩٥٠.١٨٤	٦.٢٤٨.٤٠١	٥.٧٩٤.٩٥١	١٢.٠٤٧.٨٨١	إيرادات خدمات المنتجع (*)
١١.١٥٢.١٤٢	٢١.٥٨٨.٤٢٩	١٨.٢٥٥.٦٤٤	٣١.٩١٥.٥٦٠	

(*) تتمثل إيرادات خدمات المنتج بواقع ٣,٩٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المبيعة لهم

وذلك مقابل تقديم الشركة لخدمات إدارة وصيانة وحراسة ونظافة وتشغيل كافة المرافق العامة والشبكات ، متضمنة أعمال الإصلاح والإحلال لطاقت المرافق، والبنية التحتية لمركز سهل حشيش وذلك في ضوء ما تم التوصل إليه من اتفاق مع جمعية مستثمري سهل حشيش في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢ والذي بموجبه تم الإتفاق علي تقديم الخدمة لمدة ٣ سنوات بواقع ٢,٥ جنيه مصري للمتر المربع بزيادة سنوية بواقع ٥٪ سنويا بدءاً من ٢٠١٣/١/١. وبموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٥ تقرر محاسبة العملاء عن عام ٢٠١٥ بنفس أسعار عام ٢٠١٤ دون زيادة سنوية ، هذا وقد تم تطبيق الزيادة بدءاً من عام ٢٠١٦.

بموجب قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٢ إبريل ٢٠١٧ تقرر الموافقة على محاسبة العملاء ابتداءً من يناير ٢٠١٧ بواقع ٣,٩٥ جنيه مصري للمتر المربع الواحد من الأراضي المبيعة لهم.

٢١ - تكاليف النشاط

<u>١-٢١ تكاليف المبيعات</u>	
من ٢٠١٧/١/١	٢٠١٧/١/١
حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
-	٣٠٩٣٧٥
-	٨٦٥٠٠٤٥١
-	٢٠٥٥٨١٣
-	١١٠١٥٦٣٩
-	٢٠٥٥٨١٣
-	٢١١٣٧١٦
-	٨٣٤٤٤
-	٢١٩٧١٦٠
-	١٤٤١٤٤٣٠

يضاف:
عمولة هيئة التنمية السياحية
٣٣٩٨٧٩١

٢٠٢١ تكاليف مردودات المبيعات

من ٢٠١٧/١/١	من ٢٠١٧/٤/١	من ٢٠١٦/١/١	من ٢٠١٦/٤/١	تكاليف مردودات مبيعات الأراضي مشروع جمران - المرحلة الأولى (*)
حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	<u>يضاف:</u> عمولة هيئة التنمية السياحية
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	٨٣٢٣٣٤
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
-	-	-	-	-
٨٣٢٣٣٤	٨٣٢٣٣٤	٩٦٧٩٦٠	١٨٠٠٢٩٤	١٨٠٠٢٩٤

(*) تتمثل تكاليف مردودات مبيعات (عن فترة المقارنة) أراضي المبينة عاليه في قيمة رد تكلفة عدد من قطع أراضي ومشروع جمران - المرحلة الأولى والسابق بيعها لأحد العملاء وتم اثبات تكلفتها خلال سنوات سابقة وذلك في ضوء مخالفة العميل لشرط التعاقد وفقا لما هو وارد تفصيلا بالإيضاح (٢٠-٢١) أعلاه.

٢٢- تكلفة تشغيل الخدمات المؤداة

تتمثل قيمة تكاليف التشغيل المؤداة الظاهرة بقائمة الدخل في التالي:-

٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
٧٠٤٦٢٠٩	١٢٢٠٤٤١٩	٨٣٢٥٦٦٥	١٤٧٢٧٣٠٠	١٤٧٢٧٣٠٠	١٤٧٢٧٣٠٠
١١٦٨١١٣	١٨٩٢٨٦٩	١٤٦٩٣٢٢٢	٢٠٣٨٦٢	٢٠٣٨٦٢	٢٠٣٨٦٢
١٨٩٠٠٠	٣٧٨٠٠٠	٢٠٣٨٦٢	٤٠٧٧٢٤	٤٠٧٧٢٤	٤٠٧٧٢٤
٤٩٤٢٠٠٧	٩٨٦٣٧٥٢	٤٨١٤٦٣٢	٩٧٠٨٨٥٣	٩٧٠٨٨٥٣	٩٧٠٨٨٥٣
٣٤٨٦٩٢٨	٥٨٨٦٨٠٧	٤٥٥٨٧٥٤	٧٨١٥٣٥٦	٧٨١٥٣٥٦	٧٨١٥٣٥٦
٣٥١٢٦٧٣	٦٥٠١١٧٣	٤٣٥٥١٤	٧٨٤٦٧٩٣	٧٨٤٦٧٩٣	٧٨٤٦٧٩٣
٥٠٨٣٥٩	٩٨٨٢١٦	٧٧٠٦٨	١٤٥٧٤٢٢	١٤٥٧٤٢٢	١٤٥٧٤٢٢
١٠٤٦٧٢٩	٢٥٦٥٦٦١	١٤٠٠٢٥	٢٥٩٦٧٧٧	٢٥٩٦٧٧٧	٢٥٩٦٧٧٧
٢١٩٠٠٠١٨	٤٠٢٨٠٨٩٧	٢٥٨٩٧٣٤٢	٤٧٠٥٥٥٧١	٤٧٠٥٥٥٧١	٤٧٠٥٥٥٧١
٨٦٠٣٤٦٤	١٥٤٦٣٨٣٤	١٠٨٦٧٨٢٩	١٩٤١٢١٧٩	١٩٤١٢١٧٩	١٩٤١٢١٧٩
٢١٩٠٠٠١٨	٤٠٢٨٠٨٩٧	٢٥٨٩٧٣٤٢	٤٧٠٥٥٥٧١	٤٧٠٥٥٥٧١	٤٧٠٥٥٥٧١

- ويتم توزيع تلك التكاليف كما يلي:

٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
١٣٢٩٦٥٥٤	٢٤٨١٧٠٦٣	١٥٠٢٩٥١٣	٢٧٦٤٣٣٩٢
٨٦٠٣٤٦٤	١٥٤٦٣٨٣٤	١٠٨٦٧٨٢٩	١٩٤١٢١٧٩
٢١٩٠٠٠١٨	٤٠٢٨٠٨٩٧	٢٥٨٩٧٣٤٢	٤٧٠٥٥٥٧١
١٣٢٩٦٥٥٤	٢٤٨١٧٠٦٣	١٥٠٢٩٥١٣	٢٧٦٤٣٣٩٢
٨٦٠٣٤٦٤	١٥٤٦٣٨٣٤	١٠٨٦٧٨٢٩	١٩٤١٢١٧٩
٢١٩٠٠٠١٨	٤٠٢٨٠٨٩٧	٢٥٨٩٧٣٤٢	٤٧٠٥٥٥٧١

٢٣- إيرادات التشغيل الأخرى

تتمثل إيرادات التشغيل الأخرى المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي :

٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٦/٦/٣٠
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
-	٢٠٦٦٢	١٤٤٦٠	١٤٤٦٠	١٤٤٦٠	١٤٤٦٠
٦٣٦٦٠	٢٢٧٠١٢	-	-	-	-
٤٧٠٥١٧	٨٩٤٣٤٩	٤٩٨٤٢٩	٩٧٦٢٤١	٩٧٦٢٤١	٩٧٦٢٤١
٤٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٢٠٥١٢٨	٦١٨٨٨٩	٤٦٠٣٤٤	٩١٢٤٩٣	٩١٢٤٩٣	٩١٢٤٩٣
٤١٦٥٢٩٩	٤١٦٥٢٩٩	-	-	-	-
١٤٠٠٥٤٣	١٤٦٥٨٣٢	١٩٥١٤٣	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٦٣٥٠١٤٧	٧٤٨١٥٤٣	١٣٤٨٣٧٦	٢٣٦٨٥٠٤	٢٣٦٨٥٠٤	٢٣٦٨٥٠٤

(*) يتمثل مقابل فسخ عقود بيع (عن فترة المقارنة) في قيمة مصادرة الدفعة المقدمة المسددة من أحد عملاء الشركة - مشروع جمران في ضوء فسخ عقده نتيجة إخلاله بشروط البيع وذلك وفقاً لما جاء تفصيلاً بالإيضاح (٢٠٢٠) أعلاه.

٢٤ - مصروفات بيعية ونسويقية

تتمثل المصروفات البيعية والنسويقية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠
١٩٩ ٨٠٠	١ ١٧٢ ٧٩٧	٧٢١ ٠٩٤	١ ٥٣٧ ٦٠٧
١٦ ٧٥٥ ٩١٩	١٨٣ ٠٤ ٦٠٨	٣ ٧٥٠ ٦٢٨	٥ ٢١٨ ٩١٤
١٣١ ٧٤٣	١١٢ ٣٦٣	١٠١ ٢٤١	٣ ٠٩٧ ١٤٦
١٥٣ ٢١٠	١٠٥٢ ٤٥٦	٧٢٥ ٠٦٤	٩ ٨٥٣ ٦٦٧
٥٨٠ ٥٦٦	١٢٤ ٣٨٠	١١ ٢٣٣	١١ ٦٨٣
١٧ ١٨٦ ٩٩٠	٢ ٧٧٣ ٧٥٦	٣٠٠ ٧٧٥	٢ ٢٧١ ٠٩٦
٤٨٠ ٢٩٠	٤١١ ٠٣٤	٢٢٣ ٧٦٦	٤٣٦ ١٧٥
٤٨٠ ٨٨٨	٢٣ ٨٥٧	١٧ ١٨٤	٣٣ ٣٣٢
١٣١ ٧٤٣	٩٦١ ٢٧٠	٥١٦ ٠٠٠	١ ٠٣٢ ٦٤٥
١٥٣ ٢١٠	١١٢ ٣٦٣	٢٢٢ ٦٩٦	٤٧٢ ٦٩٨
٥٨٠ ٥٦٦	٢٢٢ ٨٠٢	٣٤٥ ٣٤٠	٤٦٦ ١٦٢
١٧ ١٨٦ ٩٩٠	٢٩٢ ٥٣٥	١٤٩ ٤٢٢	٢٩٠ ٤٧٠
	٩٣٤ ٢٥٥	١ ١٥٦ ٧٠٤	٢ ٢٦٠ ٦٤٧
	٢٣ ٧٩٢ ٣٨٤	٨ ٨٥٩ ٨٢٧	١٨ ٥٤٠ ٠٥٩

٢٥ - مصروفات عمومية وإدارية

تتمثل مصروفات عمومية وإدارية المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:

من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠	من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠
٢ ٨١٤ ٧٥٥	٥ ٣٦٥ ٠٦٤	٤ ٧١٦ ٨٢١	٨ ٧١٠ ٩٢٦
٦٥١ ٢٥٠	٩٣٢ ٧٠٠	٤٧٢ ٥٠٠	٩٠٨ ٧٥٠
٩ ٨٦٠ ٥٦٥	٩ ٨٦٠ ٥٦٥	-	-
٤٨٠ ٤٣٨	٧٢٥ ٣٤٧	٧٢٧ ٣٨٦	١ ٦٤٥ ٤٧٥
١٢٤ ٣٨٠	١٢٤ ٣٨٠	١١ ٢٣٣	١١ ٦٨٣
١ ٦٤٣ ٩٨٦	٢ ٧٧٣ ٧٥٦	٣٠٠ ٧٧٥	٢ ٢٧١ ٠٩٦
٢٠٩ ٧٠٠	٤١١ ٠٣٤	٢٢٣ ٧٦٦	٤٣٦ ١٧٥
٨٠١٩	٢٣ ٨٥٧	١٧ ١٨٤	٣٣ ٣٣٢
٤٨٠ ٢٩٠	٩٦١ ٢٧٠	٥١٦ ٠٠٠	١ ٠٣٢ ٦٤٥
٤٨٠ ٨٨٨	١١٢ ٣٦٣	٢٢٢ ٦٩٦	٤٧٢ ٦٩٨
١٣١ ٧٤٣	٢٢٢ ٨٠٢	٣٤٥ ٣٤٠	٤٦٦ ١٦٢
١٥٣ ٢١٠	٢٩٢ ٥٣٥	١٤٩ ٤٢٢	٢٩٠ ٤٧٠
٥٨٠ ٥٦٦	٩٣٤ ٢٥٥	١ ١٥٦ ٧٠٤	٢ ٢٦٠ ٦٤٧
١٧ ١٨٦ ٩٩٠	٢٣ ٧٩٢ ٣٨٤	٨ ٨٥٩ ٨٢٧	١٨ ٥٤٠ ٠٥٩

(*) تتضمن الأجور المرتبات والبدلات وما في حكمها نسبة ٥٠٪ من راتب السيد / العضو المنتدب عن الفترة حيث يتم تحميل نسبة ٥٠٪ الأخرى على بند أعمال تحت التنفيذ باعتبارها تكلفة مباشرة على المشروعات.

٢٦- تسويات عملاء

٢٦-١ في إطار التسوية الشاملة المبرمة مع شركة بير اميزا للفنادق والقرى السياحية (أحد عملاء الشركة) في ٢١ أبريل ٢٠١٦ لإنهاء كافة أوجه النزاع القانونية والمالية التي قد أثرت خلال السنوات السابقة فقد وافقت إدارة الشركة على تخفيض المديونية المستحقة على العميل عن أرصدة خدمات وإدارة المنتج وكذلك بعض الأرصدة المستحقة عليه عن مبيعات أراضي خلال سنوات سابقة، والتي بلغت قيمتها ٤٦٤٠,٧٩٤ جنيه مصري.

٢٦-٢ بخلاف ما تم الاتفاق عليه مع العميل بخصوص تخصيص قطعة أرض بمساحة ٤٥,٠٤٢ متر مربع في المرحلة الأولى بديلا عن قطعة أرض أخرى سبق شراؤها بمعرفة العميل خلال سنوات سابقة بمساحة ١٥٢٦٥ متر مربع بمنطقة إسكان العاملين والمبنى المقام عليها، بالإضافة إلى سداد مبلغ ١٣٨ ٤٣٤ ١ جنيه مصري من الشركة كعمولة إلى هيئة التنمية السياحية والتي مازالت ضمن بند دفعات مقدمة لمقاولين وموردين (إيضاح رقم ١٠) حيث لم يتم بعد تسليم الأرض لشركة بير اميزا للفنادق والقرى السياحية ومن ثم لم يتم إثباتها كتكلفة.

٢٧- الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي)

تتمثل الإيرادات (التكاليف) التمويلية (بالصافي) المدرجة بقائمة الدخل فيما يلي:-

٢٠١٦/٤/١ من	٢٠١٦/١/١ من	٢٠١٧/٤/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من
٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
(٧٤ ٤٠٥)	٥٠٠٠٠٠ ٢٤٠	٨١٣ ٤٣٥	٣ ٨٨٠ ٠٦٤	٧ ٣٧٤ ٢٦٢	(٢٩ ٠٣٨ ٥٢٤)
٢ ٤٩٢ ٠١٧	٤ ٧٠٩ ٢٦٠	٣ ٨٨٠ ٠٦٤	٣ ٨٨٠ ٠٦٤	٧ ٣٧٤ ٢٦٢	٧ ٣٧٤ ٢٦٢
٢ ٤١٧ ٦١٢	٥٤ ٧٠٩ ٥٠٠	٤ ٦٩٣ ٤٩٩	٤ ٦٩٣ ٤٩٩	(٢١ ٦٦٤ ٢٦٢)	(٢١ ٦٦٤ ٢٦٢)

٢٨- ضريبة الدخل

تتمثل ضريبة الدخل المحصلة على قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ فيما يلي:

٢٠١٦/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من	٢٠١٦/١/١ من	٢٠١٧/١/١ من
٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى	٢٠١٦/٦/٣٠ حتى
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>
-	(١٩ ٢٢٣ ٣٦٦)	٧ ٤٦٨ ٩٦٩	(١١ ٧٥٤ ٣٩٧)
١٦ ٧٨٩	٧ ٤٦٨ ٩٦٩	٧ ٤٦٨ ٩٦٩	٧ ٤٦٨ ٩٦٩
١٦ ٧٨٩	(١١ ٧٥٤ ٣٩٧)	(١١ ٧٥٤ ٣٩٧)	(١١ ٧٥٤ ٣٩٧)

الضريبة الحالية - إيضاح رقم (١-٢٨)
الضريبة المؤجلة - منفعة - إيضاح رقم (٢-٢٨)

١-٢٨ وفيما يلي بيان التسويات لاحتساب السعر الفعلي لضريبة الدخل:

من ٢٠١٦/١/١	٢٠١٧/١/١
حتى ٢٠١٦/٦/٣٠	حتى ٢٠١٧/٦/٣٠
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
(٤١٢٢٩٥٥)	٥١٣٣٢٤١٠
(٩٢٧٦٦٤)	١١٥٤٩٧٩٢
٣٦٤٣٤٦	٦٩٨٩٠٩
(٦٢١٢٧٠)	٢٣٦٥٢٨
-	٦٥٣٣٦٦٨
٢٠٩٨٥٨	٢٠٤٤٦٩
-	-
لاشى ٦	١٩٢٢٣٣٦٦
-	%٣٧

صافي الربح (خسارة) المحاسبى بقائمة الدخل (قبل الضريبة)

ضريبة الدخل

يضاف / يخصم:

تأثير الإهلاكات

تأثير حركة المخصصات والإضمحلال في الصلاء والمدينون

أثر فروق ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية غير المحققة

مصرفوات غير قابلة للخصم الضريبي

عوائد صناديق استثمار مباشر معفاة

الضريبة على الدخل

السعر الفعلي للضريبة

٢-٢٨ كما يتمثل رصيد الضرائب المؤجلة سواء أصول أو التزامات فيما يلي:-

٢٠١٧/٦/٣٠		٢٠١٦/١٢/٣١	
التزام	أصل	التزام	أصل
<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>	<u>جنيه مصرى</u>
(٦٩٧٠٣٦٩)	-	(٧٦٦٩١٤٠)	-
-	١٢٩٤٥٨٥١	-	١٢٧٠٩٣٢١
(٨٠٢٣١٧٦٨)	-	(٨٦٧٦٥٤٣٦)	-
(٨٧٢٠٢١٣٧)	١٢٩٤٥٨٥١	(٩٤٤٣٤٥٧٦)	١٢٧٠٩٣٢١
(٧٤٢٥٦٢٨٦)	٧٤٦٨٩٦٩	(٨١٧٢٥٢٥٥)	٧٤٦٨٩٦٩

٣-٢٨ الضريبة المؤجلة الغير مثبتة والتي ينشأ عنها أصل

لا يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل بالنسبة للبند التالية:

٢٠١٧/٦/٣٠

جنيه مصرى

٩٣٢٩٥٩٤

- مخصصات وإضمحلال في الصلاء والمدينون

لم يتم إثبات الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل والمتعلقة بالبند السابق الإشارة إليها وذلك نظراً لعدم وجود توقع كاف حالياً باحتمالية استخدام الأصل لتخفيض الأرباح الضريبية المستحقة على الشركة في السنوات المستقبلية.

٢٩- الموقف الضريبي

١-٢٩ الضريبة على شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حتى تاريخ صدور قانون الضرائب الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتمتع الشركة بإعفاء عن ضرائب الدخل لمدة عشر سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية النشاط في أول يناير ١٩٩٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ تطبيقاً لأحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٦ بنفس التفسيرات المنصوص عليها في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة.

- بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر قانون ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة ٥٪ على ما يجاوز مليون جنيه مصرى من وعاء الضريبة على الدخل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لأحكام هذا القانون ويعمل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

- وبتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يحل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ يفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل ، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالى لنشره ، وفيما يلى أهم التغييرات الواردة بالقرار:-

- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢,٥٪ من صافى الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥٪.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل فى الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ١٧/٥/٢٠١٥.
- تم تقديم الإفراجات الضريبية عن السنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ فى المواعيد القانونية.

السنوات منذ بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤

- تم فحص حسابات الشركة من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة منذ بدء نشاط الشركة حتى عام ٢٠٠٠ وتم الربط طبقاً لقرار لجنة الطعن وتم سداد كافة الضرائب المستحقة وتم الفحص الضريبي لأعوام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٤ وتم إفادة الشركة بنموذج (١٨) وأحيل الخلاف على تقدير مصلحة الضرائب إلى اللجنة الداخلية والتي أقرت بعدم وجود فروق ضريبية. كما تم فحص ضريبة القيم المنقولة عن تلك السنوات من قبل مصلحة ضرائب الشركات المساهمة وتم الربط والسداد.

السنوات من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧

- تم الانتهاء من فحص أعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وفقاً لأحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وتم استلام نموذج (١٩) ضرائب عن أوعية مستقلة وقيم منقولة وقد تقدمت الشركة بالطعن فى نتيجة الفحص فى المواعيد القانونية وطلب بالإحالة إلى اللجنة الداخلية.
- وقد تم النظر فى نقاط الخلاف باللجنة الداخلية وتم التوصل إلى اتفاق فى جميع نقاط الخلاف باستثناء بند فروق العملة المدينة وتم إحالة الملف الضريبي عن بند فروق العملة إلى اللجنة المتخصصة حتى لا تكون أساساً عند المحاسبة عن السنوات اللاحقة ، وقد بلغت الفروق الضريبية طبقاً لنتيجة اللجنة الداخلية عن هذه الأعوام مبلغ ١٣٩ ٨٣٩ جنيه مصرى بخلاف الغرامات وفوائد التأخير ، وتم التسوية من الرصيد الدائن للشركة طرف المصلحة.

سنة ٢٠٠٨

- تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٠٨ وورد لشركة أخطار بعناصر ربط الضريبة (نموذج ١٩) في ١٤ يوليو ٢٠١١ وقد تم الانتهاء من بعض نقاط الخلاف وقد صدر قرار اللجنة بأبواب فروق مسددة بالزيادة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية عن إقرار عام ٢٠٠٨ تبلغ قيمتها ٩٦٥ ٤٠٨ جنيه مصرى بموجب المطالبة وتبنيه بسداد الضريبة بنموذج (٣٦- سداد) بتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٢ بالإضافة إلى مطالبة الشركة بمبلغ ٤٧٣ ٦٧٠ جنيه مصرى عن القيمة غير المسددة من وعاء المادة (٥٦) بخلاف غرامات التأخير مع إلغاء تقديرات الأمورية بخصوص وعاء المادة (٥٧) العمولات.
- ومن ثم يوجد رصيد دائن للشركة لدى مصلحة الضرائب وجرى تسوية مستحقات المصلحة من الرصيد الدائن.

سنة ٢٠٠٩

- تم الانتهاء من الفحص الفعلى لسنة ٢٠٠٩ وتم إستلام نموذج (١٩) المتضمن تقديرات الأمورية وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى المحدد وجرى إعداد وتجهيز التحليلات والمستندات الخاصة بإعداد اللجنة الداخلية لحسم بنود الخلاف.

السنوات من ٢٠١٠- ٢٠١٣

قامت المأمورية بالفحص التقديرى لتلك الفترة ومخاطبة الشركة بتقديراتها وتم الاعتراض عليها فى الميعاد القانونى المحدد وبناء عليه تم أخطار الشركة وتم عمل محضر فى تاريخ ٥ مايو ٢٠١٦ بأعادة الفحص باللجنة الداخلية بالمأمورية وجرى التجهيز للفحص الفعلى لتلك الفترة (أعادة الفحص).

أعوام ٢٠١٤- ٢٠١٦

- تم تقديم الإقرار فى المواعيد القانونية وفقا لإحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٢٠٢٩ ضريبة كسب العمل

السنوات من بدء النشاط حتى عام ٢٠٠٤:

- تم فحص ضريبة كسب العمل حتى عام ٢٠٠٤ وتم الربط والسداد من الرصيد الدائن للشركة طرف المأمورية.

السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨:

- تم فحص عام ٢٠٠٥ وأسفر عن استحقاق فروق ضريبية قدرها ٣١ ٦٦٥ جنيه مصرى.
- قامت الشركة بفحص السنوات ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧ وأسفر الفحص عن فروق قدرها ٢٢١ ٥٢١ جنيه مصرى.
- تم فحص سنة ٢٠٠٨ ، وصدر نموذج (٣٨-مرتببات) بفروق قدرها ٣,٨٠٦ مليون جنيه مصرى وتم الاعتراض على النموذج وتم عمل لجنة داخلية وافقت فيها الشركة على بعض البنود بناءً على نتيجة اللجنة بلغ قيمة الضريبة المستحقة عليها ١,٤٨٦ مليون جنيه مصرى بينما اعترضت على بعض البنود الأخرى والتي بلغ قيمة الضريبة المطالب بها عنها والغرامات الناتجة عنها ١,٨٦٢ مليون جنيه مصرى وتم إحالة أوجه الاعتراض إلى اللجنة المتخصصة للبت فيها.

السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣

- تقوم الشركة بسداد دفعات من تحت حساب ضريبة كسب العمل شهريا وقامت المأمورية بربط تقديري عن تلك الفترة بنموذج (٣٨) تقديري وتم الاعتراض عليه فى الميعاد القانونى وجرى التجهيز للفحص الفعلى لتلك السنوات.

السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦

- تقوم الشركة بخضم وتوريد الضريبة في الميعاد القانوني ولم يتم طلب تلك الفترة للفحص من قبل المأمورية حتى تاريخه.

٣-٢٩ ضريبة المبيعات

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧ من قبل مصلحة ضرائب المبيعات وتم الربط والسداد.
- تم فحص السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠ وبلغت الضريبة المستحقة ٣٥٩ ٧٩٣ جنيه مصرى وتم عمل مقاصة مع الرصيد الدائن للشركة لدى المصلحة.
- تم فحص السنوات من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣ وتم استلام نموذج (١٥) الخاصة بنتيجة فحص المأمورية وتم الاعتراض عليه في المواعيد القانونية وتم حسم الخلاف أمام لجنة التوفيق بفروق ضريبية قدرها ٢٧٩ ٠٨٦ جنيهاً مصرياً بخلاف الضريبة الإضافية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات خلال السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦ فى الميعاد القانوني ، ولم تتم المأمورية بفحص تلك الفترة حتى تاريخه.

٤-٢٩ ضريبة الدمغة

- تم الفحص من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٦/٧/٣١ وتم الربط والسداد.
- لم تتم المأمورية حتى تاريخه بفحص الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٦.
- ٥-٢٩ قامت مصلحة الضرائب بتسوية فروق الفحص المستحقة على الشركة بموجب مطالبة المصلحة بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ على نموذج (حجز أ) خصماً من الرصيد الدائن المستحق للشركة طرفها خلال عام ٢٠١٥ وذلك بمبلغ ٢٣٢ ٦٥٢ ٣ جنيه مصرى.

٦-٢٩ الضريبة على القيمة المضافة

تخضع الشركة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والذي يتم التعامل به إعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦ بدلاً عن قانون الضريبة على المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١.

٣٠ الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة فى الأصول المالية (أرصدة التقديرات بالبنوك والصندوق والاستثمارات المالية والعملاء وأوراق القبض الأخرى والمدينون والأرصدة المدينة) وكذا الإلتزامات المالية (أرصدة الدائنين والعملاء أرصدة دائنة ودائنو شراء أراضي والموردين والمقاولون والأرصدة الدائنة الأخرى).

١-٣٠ القيمة العادلة

القيمة العادلة للأدوات المالية تعكس القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة والقدرة على إتمام التبادل بآراء حرة ، تقارب القيمة الدفترية للأدوات المالية فى تاريخ قائمة المركز المالى قيمتها العادلة وذلك بخلاف الاستثمارات المالية غير المسجلة بالبورصة والمثبتة بالتكلفة والتي يصعب تحديد قيمتها العادلة.

٢-٣٠ خطر العملات الأجنبية

تمثل خطر العملات الأجنبية فى التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وقد بلغت قيمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية فى تاريخ قائمة المركز المالى ما يعادل مبلغ ٢٤٠ ١٩٠ ٥٨٦ ١ جنيه ٣٣١ ٨٨٨ ٩١٧ جنيه مصرى على التوالى ، وفيما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية فى تاريخ قائمة المركز المالى:-

العمليات الأجنبية
الدولار الأمريكى
يورو أوروبى
جنيه استرلينى

فانص
٣٦ ٨٩٣ ١٧٤
٥ ٩٦٥
١٧ ٤٦٤

وكما هو وارد بالإيضاح رقم (١-٣) "ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية" فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملة الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام السعر السائد فى تاريخ قائمة المركز المالى.

٣-٣٠ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان فى الائتمان الممنوح للعملاء وعدم قدرة هؤلاء العملاء على سداد المستحق عليهم إلا أن الشركة تحاول مواجهة هذا الخطر بانتقاء العملاء ذوى السمعة الطيبة الذين لديهم القدرة على سداد الإلتزاماتهم وعقود بيع الأراضى التى تبرمها الشركة مع عملائها هى عقود ابتدائية مع الاحتفاظ بحق الملكية لحين وفاء العملاء بكامل قيمة الأراضى.

٣-٣١ الإحتياطى القانونى

طبقاً للنظام الأساسى للشركة يجنب ٥٪ من صافى الربح لتكوين إحتياطى قانونى ، ويتم التوقف عن تجنّب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطى ٥٠٪ من رأس مال الشركة المصدر. ويمكن استخدام الإحتياطى القانونى لتغطية الخسائر أو لزيادة رأس مال الشركة.

٣-٣٢

الموقف القانونى

١- قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية بإخطار الشركة بسحب موافقتها السابقة الصادرة للشركة لتنمية وتطوير أرض المرحلة الثالثة من منطقة سهل حشيش (المنطقة ج) والبالغ مساحتها ٢٠ مليون متر مربع وذلك بموجب قرارها المؤرخ فى ٣١ مارس ٢٠١١ ، هذا وقد قامت الشركة برفع دعوى إلغاء القرار الإدارى الخاص بسحب أرض المرحلة الثالثة والصادر من الهيئة العامة للتنمية السياحية أمام محكمة القضاء الإدارى فى ٢١ سبتمبر ٢٠١١ ، هذا قد قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى هيئة المفوضين لإعداد تقرير بالرأى القانونى وتم تأجيل الدعوى لجلسة ٢١ أكتوبر ٢٠١٣ لتمكين الشركة من الرد وتقديم المستندات وبناك الجلسة حضرت شركة بيراميزا وطالبت التدخل بموجبها بالدعوى وتم التأجيل لجلسة ١٦ يونيو ٢٠١٤ بعد التصريح بجلسة ١٦ ديسمبر ٢٠١٣ لشركة بيراميزا بالتدخل بالدعوى واستخراج المستندات من الهيئة وبهذه الجلسة تم الدفع بعدم قبول شركة بيراميزا بالتدخل لقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ كما قامت الشركة بتقديم نظم ثان للهيئة العامة للتنمية السياحية بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣ فى محاولة أخرى للعدول عن قرارها بسحب الأرض ، وبجلسة ١٥ سبتمبر ٢٠١٤ تم التأجيل إلى ١٩ يناير ٢٠١٥ بناء على طلب الهيئة العامة للتنمية السياحية لتقديم المستندات وبناك الجلسة تم تقديم حافظة مستندات طلبت شركة بيراميزا أجلا للإطلاع عليها وقرر مفوض الدولة التأجيل للإطلاع لجلسة ٢٠ أبريل ٢٠١٥ وبناك الجلسة أجلبت الدعوى إلى ١٨ مايو ٢٠١٥ وبناك الجلسة قدمت الشركة حافظة مستندات طويت على صورة ضوئية من صحيفة الدعوى رقم ٦٤٩٢٨ لسنة ٦٧ ق المرفوعة من شركة بيراميزا المتدخلة ضد رئيس مجلس الوزراء وآخرين بطلب بطلان عقد بيع منطقة سهل حشيش وشهادة من جدول المحكمة بخصوص ذات الدعوى تفيد قيد الدعوى كما قدمت مذكرة بدفاعها وطلبت عدم قبول طلب التدخل من قبل الشركة المتدخلة لرفعها دعوى مستقلة بذات الطلبات وحجز الدعوى للتقرير ، كما حضر محامى عن الهيئة العامة للتنمية السياحية وطلب حجز الدعوى للتقرير مع التصريح بالمذكرات ، كما حضر محامى عن شركة بيراميزا المتدخلة فى الدعوى وقدم مذكرة بدفاعه وطلب حجز الدعوى للتقرير ، وعليه قررت المحكمة حجز الدعوى أمام المحكمة كما أنه لم يرد إلى الشركة أى إخطار من المستشارها القانونى أن الدفوع تاريخ شهادة المستشار القانونى ، وترى إدارة الشركة فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة بتاريخ المقدمة منها تساند موقف الشركة القانونى فى ضوء أحكام العقد المبرم بين الهيئة والشركة المصرية ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ،والذى قامت الشركة بتنفيذ بنوده ، هذا وبالإضافة إلى حفظ حقوق الشركة المصرية بشأن اللجوء إلى القضاء ، وفى ضوء ما سبق فإن المستشار القانونى للشركة أورد بشهادته أن دعوى الإلغاء المقامة من الشركة المصرية للمنتجات السياحية ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية مرجحة الكسب بنسبة تفوق ٥٠٪.

٢- يوجد دعوى مرفوعة أمام محكمة القضاء الإدارى ضد الهيئة العامة للتنمية السياحية من أحد المحامين ببطلان عقد تخصيص كافة أراضي الشركة المصرية للمنتجات السياحية بمنطقة سهل حشيش ، وقد قررت إدارة الشركة في ٢٨ فبراير ٢٠١١ الدخول طرفا فى تلك القضية لإتخاذ الإجراءات القانونية وتقديم الأسانيد المؤيدة لموقف الشركة والقضية الآن منظورة أمام هيئة المفوضين بمجلس الدولة وفى مراحلها الأولى وتأجلت لجلسة ١٢ يونيو ٢٠١٤ وفى هذه الجلسة تم حجز الدعوى لورود تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي ورد لاحقا وانتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقا لحين الفصل فى دعوى أخرى مقامة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى ترميها الدولة. وفى جلسة ٩ يونيو ٢٠١٥ طلبت الشركة أجلا للتعقيب على تقرير هيئة مفوضى الدولة. وقد تم تأجيل الدعوى لجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٥ للرد والتعقيب. وقد تم تأجيل الدعوى إداريا لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦. وقد أصدرت المحكمة حكمها بجلسة ٢٢ مارس ٢٠١٦ بقبول تدخل الشركة المصرية للمنتجات السياحية فى القضية وعدم قبول الدعوى الاصلية المقامة من المدعى لرفعها من غير ذى صفة وبالمتابعة تبين عدم تقديم طعن حتى تاريخ شهادة محامى الشركة على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠١٦ حصلت الشركة على شهادة تقييد عدم الطعن بما يفيد أن الحكم أصبح باتا غير قابل للطعن عليه باى وسيلة ، وبالنسبة لدعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية المشار إليه أعلاه فإنه لم يتم الفصل فيها من قبل المحكمة الدستورية العليا حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للشركة ، وترى إدارة الشركة فى ضوء ما قد ورد بتقرير المستشار القانونى أن الدفوع القانونية المقدمة تساند موقف الشركة القانونى إلا أنه من الصعب التوقع حاليا بما سينتهى إليه الحكم النهائى فى القضية.

٣- كما قامت شركة بير اميزا للمنتجات السياحية برفع دعوى أمام مجلس الدولة طالبت فيها بفسخ العقد المبرم بين الهيئة العامة للتنمية السياحية والشركة المصرية للمنتجات السياحية بخصوص أرض سهل حشيش والمورخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥ ورد الأرض للهيئة عدا تلك المقام عليها مشاريع كاملة وقام السيد مفوض الدولة بتأجيل الدعوى لجلسة ٢ ابريل ٢٠١٥ للاطلاع والرد من جانب الشركة على حافظة المستندات المقدمة من جانب شركة بير اميزا. والدعوى محجوزة للتقرير. وقد ورد تقرير هيئة مفوضى الدولة والذي انتهى إلى وقف هذه الدعوى تعليقا لحين الفصل فى دعوى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ والخاص بتنظيم بعض إجراءات الطعن على العقود التى ترميها الدولة واحتياطيا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وتم تحديد جلسة للمرافعة أمام المحكمة بتاريخ ١٢ يناير ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى لجلسة ٥ ابريل ٢٠١٦ للإطلاع والتقرير ثم تم التأجيل لجلسة ٣٠ أغسطس ٢٠١٦ وفى تلك الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢١ فبراير ٢٠١٧ لتقديم المستندات المطلوبة ٣ يناير ٢٠١٧ للمستندات وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢١ فبراير ٢٠١٧ لتقديم المستندات المطلوبة من قبل الهيئة العامة للتنمية السياحية وبهذه الجلسة لم تقدم الهيئة المستندات المطلوبة ولم يحضر محامى عن شركة بير اميزا فقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٣ مايو ٢٠١٧ وفى تلك الجلسة قررت المحكمة عدم قبول الدعوى لرفعها من غير صفة. وترى إدارة الشركة ومستشارها القانونى فى ضوء الدفوع القانونية المقدمة سلامة موقف الشركة القانونى. هذا وقد تم إبرام إتفاقية شاملة مع شركة بير اميزا بتاريخ ٢١ ابريل ٢٠١٦ بمقتضاها تم الإتفاق على تنازل شركة بير اميزا عن كافة الدعوى المرفوعة منها ضد الشركة ومن بينها هذه الدعوى.

٤ - قامت الشركة برفع دعوى فسخ عقد بيع أراضى أحد عملاء الشركة فى ضوء رؤية الشركة بإخلال

العميل بشروط التعاقد ، وبجلسة ٢٦ إبريل ٢٠١٢ تم إحالة الدعوى إلى خبير وحدد لذلك جلسة ٢٦ يوليو ٢٠١٢ لبيان طبيعة العلاقة بين طرفى الدعوى والإجراءات التى انتهت تجاه الآخر وبيان مدى وجود إخلال فى تنفيذ تلك الإلزامات والطرف المسبب فى ذلك الإخلال ، وقامت الشركة عن طريق مستشارها القانونى بتقديم كافة الأسانيد القانونية التى تدعم موقفها فى الدعوى ، وقد تعاقبت الجلسات أمام المحكمة نظراً لعدم ورود تقرير الخبير للمحكمة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ ولورود تقرير الخبير ثم إلى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٤ للتقرير ، وقد أودع الخبير تقريره بجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٥ ، والذى جاء فى غير صالح الشركة وقد قامت الشركة بتقديم طلب التأجيل لتلك الجلسة للاطلاع على تقرير الخبير وتقديم مذكرة بالاعتراضات عليه وتم التأجيل لجلسة ٧ مايو ٢٠١٥ ثم لجلسة ١٨ يونيو ٢٠١٥ ثم لجلسة ٣ سبتمبر ٢٠١٥ وفى هذه الجلسة تم تأجيل الدعوى لإدراجها بجلسة ٥ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ نوفمبر ٢٠١٥ ، وقد تم تأجيلها لجلسة ١٢ يناير ٢٠١٦ وبهذه الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة ٨ مارس ٢٠١٦ ، وبهذه الجلسة قدمت الشركة مذكرة بدفاعها طلبت فيها أصلياً - فسخ العقد وإحتياطياً - نوب لجهة خبراء ثلاثية لتقدير مدى وفاء الشركة المدعى عليها بالتزاماتها ، وقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ مارس ٢٠١٦ وبذلك الجلسة قررت المحكمة بإعادة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل بالجزيرة ليندب بدوره لجنة ثلاثية من خبرائه المختصين لإعادة فحص الدعوى والمستندات المقدمة فيها ولم يتم تحديد جلسة أمام اللجنة الثلاثية حتى تاريخه هذا والدعوى مؤجلة إلى جلسة ١١ أكتوبر ٢٠١٦ للتقرير وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢٧ ديسمبر ٢٠١٦ ونظراً لعدم حضور ممثل عن شركة عبر المتوسط فقد تم التأجيل إلى جلسة ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦ ، ونظراً لعدم حضور ممثل عن شركة عبر المتوسط فقد تم التأجيل إلى جلسة ٣٠ يناير ٢٠١٧ للإعلان وتقديم المستندات وبهذه الجلسة تم التأجيل إلى جلسة ٢٧ فبراير ٢٠١٧ ثم لجلسة ٢٧ مارس ٢٠١٧ لإستكمال المناقشة ثم بجلسة ٢٧ إبريل ٢٠١٧ وبهذه الجلسة انتهت اللجنة المأمورية لتضع تقريرها فى الدعوى وهو لم يرد للمحكمة ، حتى تاريخ إصدار القوائم المالية ، ويرى المستشار القانونى لشركة وفقاً لتقريره فى هذا الشأن سلامة الموقف القانونى للشركة وفقاً لأحكام القانون والقضية مرجحة الكسب لصالح الشركة المصرية للمنتجات السياحية .

٥ - توجد دعوى تحكيم من عييل أراضى بشان عقده المبرم مع الشركة المصرية للمنتجات السياحية

بخصوص رغبة العميل فى عدم الإلتزام بالغرض الوحيد من شراء الأرض محل التعاقد وهو إقامة مشروع إسكان متكامل للعاملين ، وبجلسة ٢٨ يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة حكمها بتعيين المحكم المرجح ضمن المحكمين المقيمين بوزارة العدل ، وبموجب حكم المحكمة التصحيحي تم تحديد اسم المحكم المرجح فى ٣٠ يناير ٢٠١٣ ، والذى قام العميل بالطعن على الحكم بتعيينه بطريق الاستئناف وتقرر لها جلسة فى ١٧ أغسطس ٢٠١٣ للاطلاع عليه وقد تم التأجيل عدة مرات تالية إلى جلسة ٢١ يناير ٢٠١٤ وبذلك أصدر بها حكم بالغاء حكم التصحيح بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد قامت الشركة والذى باطن بالطعن على هذا الحكم على ٢٠ مارس ٢٠١٤ لخطأ فى تطبيق القانون وقام العميل من جانبه برفع دعوى جديدة لطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية وتم تأجيل نظرها إلى جلسة ٢٢ مايو ٢٠١٤ ومنها ووقف الدعوى تطبيقاً لحين الفصل فى الطعن بالفصل المقام من الشركة . وتأجلت لجلسة ٢٦ يونيو ٢٠١٤ إلى جلسة ٥ يونيو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة طلبت الشركة رفع دعوى فرعية بطلان تشكيل هيئة التحكيم للدعوى الفرعية والإعلان وفصل المحكمة حجز الدعوى الفرعية للحكم بجلسة ٢٤ يوليو ٢٠١٤ وبذلك الجلسة تم التأجيل لجلسة ١٣ نوفمبر ٢٠١٤ لاستجواب طرفى الدعوى وتعاقبت الجلسات المتعلقة بتلك الدعوى ثم تم التأجيل لجلسة ٢٨ ديسمبر ٢٠١٤ وقد قررت المحكمة فى تلك الجلسة وقف الدعوى تعليقا لشكلا ورفضه موضوعا وتأييد حكم محكمة أول درجة والذى يقضى بوقف الدعوى الأصلية المقامة من العميل تعليقا لحين الفصل فى الطعن بالفصل المقدم من الشركة المصرية للمنتجات السياحية على حكم محكمة الاستئناف بإلغاء حكم التصحيح السابق إصداره بتسمية الحكم المرجح دون تسمية حكم آخر وقد حددت محكمة النقض جلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦ لنظر طلب وقف التنفيذ بشأن الطعن المرفوع من الشركة المصرية للمنتجات السياحية وبهذه الجلسة تم رفض الشق المستعجل وحددت لها جلسة فى ١٢ نوفمبر ٢٠١٦ بغرفة المشورة وبهذه الجلسة قررت المحكمة عدم قبول الطعن وقد قامت الشركة الوطنية بتعجيل الدعوى رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بطلب تعيين محكم عن الشركة المصرية لجلسة ٢٠١٧/٣ وبهذه الجلسة حضرنا وطلبنا اجلا للمستندات كما حضر محامى عن الشركة الوطنية وطلب حجز الدعوى وبهذه الجلسة حضرنا وطلبنا اجلا للمستندات كما حضر محامى عن الشركة الوطنية وطلب حجز الدعوى للحكم لذلك فقد قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٠١٧/٢٨ وبهذه الجلسة قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية بحالتها ورفض الدعوى الفرعية بحالتها وقد قام العميل بالاستئناف على هذا الحكم وبجلسة ٤/١٨/٢٠١٧ تم حجز دعوى الاستئناف لجلسة ٢٣ مايو ٢٠١٧ للحكم وبهذه الجلسة تم رفض الاستئناف وتأييد حكم أول درجة وقد تم الطعن بالفصل من قبل الشركة الوطنية ولم يحدد لها جلسة ، حتى تاريخ إصدار القوائم المالية . وحيث أن النزاع من الناحية القانونية يعد فى بدايته فإلتالى لا يمكن التنبؤ بما ستنتهى إليه هيئة التحكيم من حكم ، وترى الشركة أن الدفوع المقدمة منها تدعم موقفها القانونى فى ضوء السلطة التقديرية للمحكمة .

٣٣- تعديلات سنوات سابقة

قامت إدارة الشركة خلال الفترة المالية بإجراء تعديلات على القوائم المالية لعام ٢٠١٦ وما قبلها كنتيجة لقيام الشركة بتقديم إقرار معدل عن ضرائب الدخل لعام ٢٠١٥ (قامت الشركة برد قيمة إيرادات فروق ترجمة العملات الأجنبية غير المحققة خلال عام ٢٠١٥ وعدم اخضاعها للضريبة) وبناءً على ما سبق تم تعديل ما قد نشأ عن ذلك وتم أخذها في الإعتبار عند احتساب ضريبة الدخل لعام ٢٠١٦ طبقاً للاقرار النهائي المقدم لمصلحة الضرائب في ٢٩ ابريل ٢٠١٧ وعليه تم إعادة إثبات أرصدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ لعناصر الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية لتصبح على النحو التالي:-

<u>البند</u>	٢٠١٦/١٢/٣١	التسويات على الرصيد	٢٠١٦/١٢/٣١
(بعد التعديل)		مدينة (دائنة)	
<u>جنيه مصرى</u>		<u>جنيه مصرى</u>	
١٩ ٦٨٤ ٨٠٨	٤ ٠٣٨ ٩٧٩	١٥ ٦٤٥ ٨٢٩	
(١٢ ٤٩٨ ٤١٧)	(٤٢٧ ٩٢٧)	(١٢ ٠٧٠ ٤٩٠)	
(٣٣٦ ٣١٢ ٢١٧)	(٣ ٦١١ ٠٥٢)	(٣٣٢ ٧٠١ ١٦٥)	

قائمة المركز المالي المستقلة

مدينون متوقعون وأرصدة مدينة أخرى
(ضرائب إقرار مسددة مقدماً)
الضريبة على الدخل
الأرباح المرحلة